دراسة حول العدالة المناخية من منظور جندري: دراسة حالة تونس

إعداد: د. حفيظة شقير / الا. رجاء الدهماني

التغير المناخي وتأثيره على النساء في تونس

مقدمة:

إنّ خطة 2030 للتنمية المستدامة التي تعتبر تونس جزء منها مترسّخة في مبادئ المساواة وعدم التمييز، وملتزمة بالوصول إلى المستبعدين والمقصيّين والمهمشات والمهمشين و خصصت لذلك هدفين أساسيين هما مكافحة التمييز وتحقيق المساواة أمر لا نلاحظ بوادر تحقيقه رغم الاستراتيجيات الوطنية العديدة المنجزة ورغم الدراسات المتنوعة إلا أننا لا نلمس حضورا حقيقيا للنساء في مخططات التنمية الوطنية وفي المشاركة السياسية خاصة في مستوى البلديات ونتوقع تراجعا مضاعفا في تمثيليتها في مواقع القرار ومجال المفاوضات والاقتراحات بعد الانتخابات التشريعية التي جدت أخيرا يوم 17 ديسمبر 2022 في تونس بعد الاقتراع على مبدأ الأشخاص والاستغناء عن مبدأ التناصف كما نلاحظ ضعف تناول تأثير التغير المناخي على النساء في تونس في اغلب الدراسات بالرغم أنهن يساهمن في الناتج القومي الخام مساهمة هامة في جميع القطاعات دون استثناء بما فيها القطاعات الهشة غير المدرجة والمحتسبة في الاقتصاد التونسي.

تونس إلى اليوم وبعد صدور دستور 2022 الجديد لم تخص فصلا ملزما يأخذ بعين الاعتبار التغيرات البيئية التي بدأت ملامحها وأضرارها تظهر على النساء خاصة وبدا ناقوس الخطر يدق وان استمر عدم التعاطي بجدية مع كل ما من شانه أن يزيد في تدمير البيئة وتسارع نسق الاحتباس الحراري والجفاف وندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة وتراجع المنتوجات الزراعية وتكثيف استهلاك لمواد الطاقة والمنتوجات الفلاحية والماء فإنها الكارثة

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نسهم في معرفة الأوضاع الحقيقية للنساء التونسيات ومدى تأثير التغير المناخي عليهن علنا نبني لبنة في عالم جديد قائم على المساواة وعلى العدالة البيئية في تونس وفي العالم.

الاحتباس الحراري وتأثيره على وضع النساء في تونس

تعتبر تونس في طليعة أكثر البلدان المعرضة لأشد العواقب المناخية، وموقعها على البحر الأبيض المتوسط يجعلها في قلب أحد "النقاط الساخنة" على الكوكب وهو مصطلح يُراد به الأماكن الأكثر تضررا من الاحترار المتسارع، حيث تشهد درجات الحرارة في منطقة المتوسط ارتفاعا أسرع بنسبة 20٪ من بقية أنحاء العالم [1].وهذا ما ينعكس على اقتصاد البلاد حسب التقارير الصادرة في البلاد وخاصة التقرير الصادر سنة 2022 عن وزارة البيئة حول "الآثار الاقتصادية لتغير المناخ في تونس: المخاطر

[1]عايدة دالبواش.ماهي آثار التغير المناخي في تونس بحلول نهاية القرن؟
https://inkyfada.com/ar/2022/11/07/ثار-الاحتباس-الحراري-تغير-المناخ-تون

والفرص"[2]الذي بين تأثر قطاعات الفلاحة والصيد البحري والسياحة بصفة كبيرة بالتغيرات المناخية. وهذا التأثر أصبح ملموسا بالفعل في الاقتصاد التونسي والذي أظهر ارتفاع متوسط درجات الحرارة السنوية بنحو 2.1 درجة مئوية في تونس. وقد أدى ذلك إلى تضاعف عدد الأيام الحارة تقريبًا وانخفاض عدد الأيام الباردة إلى النصف حسب بيانات تخص تغير المناخ نشرت سنة 2019.

وحسب الأستاذ حبيب لسود[3]، "تثير عدة تقارير محلية ودولية خشية لدى التونسيين من التغير المناخي وتداعياته خاصة في ظل غياب برامج حكومية رسمية قادرة على مواجهة ذلك.

ويشير مراقبون محليون إلى أن البيئة والمحيط في تونس يدفعان ثمن الإهمال الحكومي المسجل خلال السنوات الماضية، وغياب استراتيجية وطنية فعلية لمواجهة خطر التغير المناخي، وهما من ضحايا الفساد المالي والإداري في القطاعات المتصلة بالبيئة، وفشل الوزارات والإدارات الحكومية المتخصصة ومنظومة الحكم المحلي في التعامل مع الوضع البيئي بالكثير من الحزم والجدية.ويلفت هؤلاء إلى أن الحكومات التونسية المتعاقبة خلال السنوات العشرين الماضية على الأقل، لم تعط الموضوع الأهمية التي يستحقها ولم تخطط لمشاريع كبرى يمكن أن تساعد على تجاوز الأزمة العالمية".

وينعكس الاحتباس الحراري في العالم على حياة الإنسان بصفة عامة وعلى صحته وعلى عديد حقوق الإنسان ومنها خاصة الحق في الحياة والحق في الماء والحق في الغذاء والحق في السكن والحق في الثقافة والتنمية والحق في تقرير المصير حسب ما صرحت به المفوضية السامية لحقوق الإنسان.[4]

ودعا مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الحالي فولكر تورك، في معرض إطلاقه مفتوحة إلى ترسيخ حقوق الإنسان في صميم الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ، "من أن حقنا في الحياة مهدد بسبب عدم كفاية الإجراءات في مواجهة حالة الطوارئ المناخية، وأكّد أنّ كلامه لا ينطوي على أي مبالغة. وشدد على أن "الظلم الناجم عن تغير المناخ كارثي...من المتوقع أن تمسي هذه الكوارث كابوسًا متكررًا يعيشه الناس في جميع أنحاء العالم إذا لم نتخذ إجراءات جذرية قائمة على الحقوق للاستجابة لتغير المناخ والتخفيف من آثاره، ومعالجة المعاناة الإنسانية التي سبق وتسبب بها"[5].

كما ينعكس على النساء إذ تبين التقارير تأثير التغير المناخ على وضعهن وحياتهن اليومية. وهذا ما سنقدمه في هذه الورقة التي ستبحث في مظاهر تأثير التغير المناخي على النساء وفي النصوص الدولية التي صدرت من أجل مقاومة هذه الآثار.وقد واكبت الدولة التونسية تطور المنظومة القانونية الدولية للتصدي لهذه الظاهرة وشاركت في المؤتمرات الدولية كما صادقت على كل الاتفاقيات الدولية بشأنه لكن دون البحث في تطبيقها ودون ايلاء الأهمية إلى كيفية اعتمادها مقاربة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين

---

[2]الآثار الاقتصادية لتغير المناخ في تونس: المخاطر والفرص. تقرير تم إعداده بالتعاون مع السفارة البريطانية في تونس، بين سنوات 1978 و2012،اقتصادية/https://www.shemsfm.net/ar2022-01-24

[3]الحبيب لسود. تونس تواجه خطر التغيّر المناخي بالإهمال واللامبالاة. البيئة والمحيط في تونس يدفعان ثمن الإهمال الحكومي المسجل خلال السنوات الماضية الخميس 05/ 05/2022https://alarab.co.ukتونس-تواجه-خطر-التغيّر-المناخي-بالإهمال-واللامبالاة

[4] Michelle Bachelet, HauteCommissaire des Nations Unies aux droits de l'homme, le 9 septembre 2019, Déclaration liminaire lors de la 42[e]session du Conseil des droits de l'homme.https://www.ohchr.org/fr/climate-change

[5]فولكر تورك. تورك يحثّ على ترسيخ حقوق الإنسان في صميم العمل المناخي.2-11-2022 -https://www.ohchr.org/ar/press releases/2022/11/human-rights-must-be-heart-action-tackle-climate-change-turk-urges

I- تأثير تغير المناخ على النساء -

تعيش النساء حول العالم وفي تونس أوضاعا صعبة نتيجة التغير المناخي يتجسد في ظروف عمل غير لائقة وانتشار الفقر والتهميش والاقصاء وكذلك العنف والتشرد.

1- تأثر تغير المناخ على النساء في العالم

تقول **مفوضة** الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسانالسابقة ميشيل باشيليت[6] أن تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة تشير إلى أن 80 في المائة من المشرّدين بسبب تغير المناخ هم من النساء. وعندما تتشرد النساء، يمسين أكثر عرضة للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي واعترفت أن تغير المناخ والعنف ضد المرأة مرتبطان ارتباطًا جوهريًا ببعضهما البعض.

أما تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة فتشير إلى أن 80 في المائة من المشرّدين بسبب تغير المناخ هم من النساء. وعندما تتشرد النساء، يمسين أكثر عرضة للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي

وأظهرت التوصية الصادرة عن لجنةالسيداو عدد 37 (2018)" بشـأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ"[7] في الفقرة 2"تباين تأثير تغير المناخ والكوارث على النســـــاء والفتيات والرجال والفتيان إذ يتعرض العديد من النســاء والفتيات لمخاطر أكبر ويتحملن أعباء أثقل ويواجهن آثارا أشــد. فحالات الأزمات تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين القائمة من قبل وإلى اســتفحال الأشكال المتداخلة للتمييز ضد فئات منها النساء اللائي يعشن في الفقر ونساء الشعوب الأصلية والنساء المنتميات إلى الأقليات الأثنية والعرقية والدينية والجنسية وذوات الإعاقة واللاجئات وملتمســات اللجوء والمشردات داخليا وعديمات الجنسية والمهاجرات والريفيات وغير المتزوجات والمراهقات والمسنات اللائي كثيرا ما يتضررن أكثر من الرجال أو من غريهن من النساء".

كما بينت نفس التوصية في الفقرة 3أنه:" في العديد من السياقات تحد أوجه عدم المساواة بين الجنسين من قدرة النساء والفتيات على التحكم في القرارات في تنظيم حياتهن كما تحد من إمكانية حصولهن على الموارد من قبيل الغذاء والمياه والمدخلات الزراعية والأراضي والائتمان والطاقة والتكنولوجيا والتعليم والخدمات الصحية والسكن اللائق والحماية الاجتماعية والعمل. ونتيجة لأوجه عدم المساواة تلك تزيد احتمالات تعرض النســـــاء والفتيات للمخاطر الناجمة عن الكوارث وللخســائر المتصلة بسـبل عيشــهن وتقل قدرتهن على التكيف مع التغيرات في الظروف المناخية. وعلى الرغم من أن البرامج المعنية بـالتخفيف من آثـار تغير المناخ والتكيف معه قد توفر فرصا جديدة للعمل وكســـــب العيش في قطاعات مثل الإنتاج الزراعي والتنمية الحضرية المستدامة والطاقة النظيفة فإن عدم تذليل العوائق الهيكلية التي تواجهها النساء في الحصول على حقوقهن سيؤدي إلى زيادة أوجه عدم المساواة الجنسانية وترتفع واستفحال الأشكال المتقاطعة من التمييز".

كما تعرضت إلى "ارتفاع مستويات الوفيات والاعتلال في حالات الكوارث لدى النساء والفتيات "(الفقرة 4) وعلى انتشار العنف وتواجه النساء والفتيات خطر التعرض للعنف الجنساني بدرجة أعلى أثناء الكوارث وفي أعقا بها .وفي ظل غياب نظم الحماية الاجتماعية وفي الحالات التي يقترن فيها انعدام الأمن الغذائي بإفلات مرتكبي العنف الجنساني من العقاب كثيرا ما تتعرض النساء والفتيات للعنف والاستغلال

[6] تغيّر المناخ يؤدي إلى تفاقم العنف ضد النساء والفتيات 12تموز/يوليو 2022https://www.ohchr.org/fr/climate-change

[7] CEDAW الأمم المتحدة/ C/GC/37

الجنسيين عند محاولتهن الحصول على الغذاء وغيره من الاحتياجات الأساسية لأفراد أســـــرهن ولأنفسهن (الفقرة 5)

وأتضح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، في دراستها بشأن الإجراءات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل التمتع الكامل والفعلي بحقوق المرأة،[8]"أن تغير المناخ يؤثر في النساء والرجال والفتيان والفتيات بأشكال مختلفة، فمن شأن التمييز المتجذر والمنهجي أن يجعل آثار تغير المناخ متباينة جنسانيا في مجالات عديدة من بينها الصحة والأمن الغذائي وسبل العيش والحراك البشري. وقد تؤدي أشكال التمييز المتعدد الجوانب إلى تعرض بعض النساء والفتيات لتأثيرات تغير المناخ بشكل أكثر حدة، في حين يفضي استبعاد المرأة من الإجراءات المناخية إلى إضعاف فعالية هذه الإجراءات وتفاقم الأضرار المناخية. والنساء يكن أيضاً عرضة لخطر العنف القائم على نوع الجنس الذي قد يزداد حدة في أعقاب كارثة وطنية. ولذلك، يجب أن تعالج السياسات والبرامج العوامل الحالية والمستجدة المسببة لخطر العنف القائم علىنوع الجنس ضد المرأة في سياق الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.

وللتهديدات المكثفة التي تتعرض لها الأراضي والمياه والأنواع وسبل العيش تأثير عميق في نساء المناطق الريفية اللاتي يفلحن الأراضي أو يعو لن على النظم الأيكولوجية البحرية والبرية في إعاشة أسرهن، فالضغوط الاقتصادية التي تسببها الكوارث وتغير المناخ قد تؤدي إلى زواج أطفال والزواج المبكر والزواج القسري بحسبان هذه الممارسات الاستراتيجية من استراتيجيات التكيف. وتمثل الهجرة استراتيجية أخرى من استراتيجيات التكيف، على سبيل المثال هجرة النساء الريفيات في المجتمعات الزراعية في المناطق المعرضة للجفاف المتفاقم بسبب تغير المناخ ومن المناطق الساحلية المهددة وبالظواهر الجوية القصوى بارتفاع مستوى سطح البحر"

أما بالنسبة للنساء العربيات وحسب تقرير صادر عن منظمة الإسكوا[9]،فإنهميشكون من التغير المناخي لأن:" المنطقة العربية هي من أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ، فالاحتباس الحراري وندرة المياه بشكل خاص يؤثران سلبا على توافر المياه العذبة للسكان وعلى إنتاجية القطاع الزراعي والأمن الغذائي. وهما،يضعان ضغوطا على المجتمعات الحضرية، ويؤديان إلى تدهور كبير في الحياة الطبيعية. ومن عواقب هذه التغيرات ارتفاع كلفة الغذاء والمياه العذبة والطاقة، وتعاظم الآثار الصحيةوالاقتصاديةوالاجتماعية الضارة التي تؤثر على النساء والرجال، وإن بأشكال ودرجات متفاوتة. ويتفاقم ذلك بفعل زيادة وتيرة وحدة الكوارث الطبيعية وآثارها، مثل الفيضانات وموجات الجفاف المتعاقبة والتصحر والتلوث بأنواعه

ورغم ان الدول العربية اتخذت " إجراءات متنوعة لتحسين قدرة المجتمعات على التكيف مع آثار تغير المناخ منها وضعسياسات وبرامج لمكافحة التلوث وتخفيف انبعاث الغازات الدفيئة، ولتعزيز شبكات الحماية الاجتماعيةلصالح الشرائح السكانية الأكثر عرضة للمخاطر والأكثر تضرراً. ولكن غالبا ما لا تنطوي هذه السياسات والبرامج على تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين عند وضع الأولويات وتنفيذها. كل ذلكّ في ظل نقص في الدراسات المبنية على المعرفة حول التفاوت في تعرض النساء والرجال لمخاطر لتغير المناخ، وحول السبل المثلى لمؤازرة كل منهم للتعايش مع آثاره المختلفة، سواء الآثار المباشرة المتعلقة بالإغاثة الفورية، أو تلك المتوسطة الأمد وتتضمن هذه السبل مثلا، إعادة الإعمار وتوفير فرص العيش والعمل المستدامة"

[8]انظر HRC/A .41/26/

[9] منظمة الأسكوا.التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ ً إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما.
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/synthesis-arab-report-periodic-review-beijing-declaration-platform-arabic_2.pdf2019

2-تأثير التغير المناخي على وضع النساء في تونس

1-2 الأوضاع الحقوقية للنساءالتونسيات مناخ ملائم لتعميق الأزمة البيئية

غالبية النساء تعمل في وظائف غير آمنة وذات أجور زهيدة، كما أن المرأة في تونس تعاني من انتهاكات واضحة وصريحة لارتباطها بعقلية ذكورية تسيطر على المجتمع وهذه العقلية تؤثر على عمل النساء في جميع القطاعات ونقصد بذلك القطاع العام والوظيفة العمومية والقطاع الخاص التي تعتبر نسبيا قطاعات مهيكلة لان صيغة العقود المعتمدة حاليا لا تزال تجعل النساء في وضعية هشاشة وعدم استقرار وذلك لارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والخيارات السياسية والاكراهات التي تعيشها البلاد نتيجة ضغط صندوق النقد الدولي وعندما نتحدث عن القطاع غير المهيكل الذي يشغل يد عاملة نسائية واسعة في تونس نتبيّن مدى هشاشة عمل النساء ومدى الانتهاكات التي تسلط عليهن في عديد المستويات التمييز في الأجور وفي أوقات العمل في التأثيرات على صحتهن النفسية والجسدية وخاصة انتهاكات ملكية الأرض وتنطوي الانتهاكات لحقوق ملكية المرأة للأرض وعدم مساواتها بالرجل الذي يؤدي إلى مزيد تفقيرها وفقدانها المأوى الذي يُعد أساسياً لاستمرار حياتهن.

بالإضافة إلى العنف الجنسي الذي تتعرض له النساء إذ يشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي العديد من أنواع الإساءة أهمها العنف الجسدي والجنسي والعاطفي والاتجار بالبشر وحسب الدراسة الوطنية المنجزة سنة 2010 قام بها مركز البحوث والدراسات والتوثيق حول المرأة (الكريديف) سنة 2016 بشان العنف المسلط على النساء في الفضاء العام فان 47% من التونسيات يتعرضن لأحد أنواع العنف على الأقل مرة واحدة طيلة حياتهن و 53 % من الضحايا وان 8 نساء من أصل 10 يتعرضن للعنف الجنسي خاصة في وسائل النقل العمومي[10]

كلما حدثت كارثة طبيعية تتحملها النساء فهن من يقمن برعاية المرضى والجرحى مع الحفاظ على الأعمال اليومية أثناء نقص الإمدادات الغذائيةما يعرض النساء إلى مخاطر متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر
كما انه في أعقاب الكارثة تتعطل أنظمة الإبلاغ والدعم للنساء مثل المستشفيات وباقي المؤسسات الصحية ومراكز الإيواء (عادة ما تكون غير كافية في أفضل الأوقات) ومراكز الشرطة بما فيها الوحدات المختصة في مناهضة العنف المسلط على النساء ولذلك فإن الأمهات الحوامل والمرضعات معرضات بشكل خاص لتبعات الكوارث والأزمات أثناء وبعد أي صدمة طبيعية أو كارثة طويلة الأمد إلى جانب الأطفال والرضع لارتباطهن الوثيق بهن.
وفي ظل الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفقر الذي تعاني منه الأسر فعندما ترتفع الكوارث المناخية يهاجر الرجال في الأسرة إلى المدن بحثًا عن عمل تاركين النساء وراءهم دون الرعاية الأولية. وتبقى النساء العائل الوحيد لأسرهن إذ بينت دراسة نوعية أنجزهامركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" بالتعاون مع البرنامج العالمي للتغذية حول "مشاكل العنف المسلط أثناء نقل العاملات في القطاع

[10]دراسة قام بها مركز البحوث والدراسات والتوثيق حول المرأة (الكريديف) سنة 2016 بشان العنف المسلط على النساء في الفضاء العام
Credif, la violence fondée sur le genre dans l'espace public en Tunisie, Tunis 2016, http://www.credif.org.tn/index.php?option=com_content§catid=23:resume-etude-violence-fondee surle genre-dans-l-espace-public-en-tunisie@catid=23:news-du-credif@Itemid=110@months=5@-year=2016@lang=fr

الفلاحي شملت أكثر من 500 عاملة بالقطاع الفلاحيان 74% من النساء العاملات يتحملن أعباء الأسرة اليومية بأكملها وينفقن على عائلاتهن بنسبة 100%[11]

كما أن انبعاثات الغازات السامة على جودة المحاصيل الزراعية التي تمثّل مصدر عيش للنساء ساهم في انخفاض إنتاج الزيتون الذي يدرّ قوتا يومية للنساء العاملات فيه عملا موسميا وتأثرت باقي الزراعات وباقي المشاريع الصغرى الفلاحية ذات العلاقة كتربية النحل وتربية المواشي والعمل داخل الواحات التونسية....
ويضر التلوث بصحة المجتمعات وزراعتها، الناتج عن الدخان السام عن الشركات الباعثة للغازات وثاني أوكسيد الكربون والذي يسبّب أمراض القلب والجهاز التنفسي والسرطانوحالات إجهاض متكررة وأمراض سرطان.

2-2 التغير البيئي وتأثيره على عمل النساء

كان من المنتظر أن تتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس بعد ثورة 17 ديسمبر 2010 جانفي 2011 التي قامت أساسا من اجل تحسين الأوضاع تحت شعار "شغل حرية كرامة وطنية" إذ ارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ، فحسب نتائج المسح الوطني حول السكان والتشغيل جانفي فيفري مارس من سنة 2019 فان عدد العاطلين عن العمل قدر637.7 ألف من مجموع السكان النشيطين، مقابل644.9 ألف في أفريل 2018. وتقدّر نسبة البطالة خلال ب 12.4% في صفوف الذكور و22.6% لدى الاناث[12]. وهذه النسبة المضاعفة تزايدت بعد أزمة الكوفيد وتؤثر عليها سنة بعد سنة التغيرات البيئية الخطيرة والتي تمس خاصة الأنشطة ذات العلاقة بالتغير المناخي.

العاملات الفلاحيات وتعدد أوجه التمييز

تعتبر النساء الريفيات الأكثر تضررا في المجتمع التونسي لأنهن غالبا ما يعملن في الفلاحة الأسرية كعاملات دون اجر أو كعاملات موسميات حسب مواسم الزراعة والحصاد والجني أو في قطاعات هشة ومهمشة يتقاضين جراءه أجرا زهيدا لا يتلاءم مع قيمة العمل المنجز ودون تغطية اجتماعية وصحية حيث تظهر الإحصائيات أنّ 33.3 في المائة فقط من النساء الريفيات منخرطاتٌ في منظومة الضمان الاجتماعي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي الذي يعتبر أحد ركائز الاقتصاد التونسي، حيث يمثل 9% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر 16% من فرص التشغيل التي يستند عليها النشاط الفلاحي في تونس والذي يستند تقريبا على نصف مليون امرأة بنسبة 43% من النساء الناشطات في الوسط الريفي[13]

[11] دراسة قام بها مركز كوثر للدراسات والبحوث وقع تقديمها في ندوة نظمها المركز يوم 17 ديسمبر 2022

[12] قسم الدراسات والتوثيق للاتحاد العام التونسي للشغل سنة 2017.

[13] مبارك فاتن، "المرأة الريفية في تونس: حفريات في المعيش "، مؤسسة مؤمنون بلاحدود، 29.05. 15

كما انه القطاع الأشد تضررا من التغيرات المناخية التي بدأت ملامح أضرارها تظهر في تونس والتي باتت النساء جراءها تتعرض إلى عنف مضاعف عنف الطبيعة التيتقلص فرصها في العمل لصعوبة نفاذها إلى الموارد الطبيعية وللتمييز المسلط عليها في مختلف المجالات خاصة الفلاحية.

إنأنشطة النساء في الزراعة متعددة الأوجه فهن يعتنين بحقول الخضراوات يزرعن ويجنين ويقلعن الأعشاب الطفيلية وينقلن المنتوج من الأرض إلى المجرورات ويشتغلن أكثر من ساعات العمل المنصوص عليها في الدستور التونسي وفي مجلة الشغل وكل المواثيق الدولية ويجلبن الماء من مصادره وينقلنه إلى منازلهن، ناهيك عن مشاركتهن في إنتاج المنتجات المحلية المُوجّهة للأسواق الأسبوعية واعتنائهن ببيوتهن بكل ما يتطلب ذلك من أعمال منزلية شاقة دون أن ننسى دورهن كأمهات يقمن بتربية أطفالهن ورعايتهم.

لقد وضعت موجات الحر المتعددة وسنوات الجفاف الطويلة تونس في مقدمة البلدان المعرضة لتداعيات التغير المناخي. ويتعاظم هذا الأثر في المناطق الريفية التي بدأت تشكو من شح المياه إلى حد أصبحت النساء تبحث عن حلول أخرى للعيش. وإذا كانت الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19 قد ألحقت ضررا كبيرا بالنساء الريفيات، فإن آثار تغير المناخ في بعض المناطق كالواحات جعلتهن يعشن وضعية تدعو إلى القلق. ذلك أن مصدر رزقهن أصبح ينعدم ولم يعدن قادرات على مواجهة هجرة أبنائهن من القرى والواحات نحو مناطق أخرى من البلاد أو نحو أوروبا للبحث عن حياة أفضل.

آثارالتغير المناخي على العمل الفلاحي غير المهيكل: فضاء مؤنّث بامتياز

يجبر الانحباس الحراري وعدم نزول الأمطار النساء العاملات في القطاع الفلاحي إلى التنقل اليومي عشرات الكيلومترات من اجل العمل في الأراضي الزراعية المجاورة التي تعتمد على آليات ري حديثة ومتطورة بعيدا عن الأراضي المتاخمة لمنازلهن التي عمّها الجفاف وعدم قدرة مالكيها على زرعها نظرا لندرة المياه ما يضطرهن إلى العمل غير المهيكل أو غير المنظم الذي بات في تونس ركيزة معيش النساء الريفيات

وقد ساهم هذا الوضع في تفاقم المشاكل أهمها حوادث الموت الجماعي التي تتعرض له النساء العاملات في المقاطع الريفية اللاتي يركبن ما سُميَّ في تونس "بشاحنات الموت". "فهن يجتزن مسافات طويلة تصل إلى 20 كلم، للوصول إلى موقع العمل بشاحنات أو جرارات فلاحية، تنقلهن لمقار أعمالهن دون حماية من حوادث الطريق الوعرة التي تسلكها تلك الشاحنات. ولقد بينت الإحصائيات أنّ 10.3 %من العاملات في الأرياف هنّ ضحايا حوادث الشغل، منهن 21.4 % معرضات لمخاطر حوادث العمل، و62.2 % يعملن في ظروف صعبة، و18 %يعملن في ظروف صعبة جداً ويجدن أنفسهن مضطرات إلى استعمال وسائل النقل غير الآمنة لسلامتهن وحياتهن لكسب قوتهن اليومي من أجل ضمان استمرارية عملهن، ويعتمدن على "وسيط" ينقلهن، وعادة ما يكون فردا من العائلة أو أحد الأقرباءأو الجيران رغم انه تربطه علاقة وساطة بينه وبين النساء الفلاحات وبين صاحب الأرض ويتقاسم معهن الأجر الذي يتلقينه[14].

وتجدر الإشارة هنا إلى ترابط التغيرات المناخية بما تعانيه النساء الفلاحات في علاقة بالنقل العشوائي فهن مضطرات إلى التنقل إلى الأراضي المتاخمة لمناطق سكناهن والتي تبعد عشرات الكيلومترات من اجل العمل اليومي في حين أنهن كن غير مضطرات للقيام بذلك لو توفرت المياه في أراضيهن الزراعية التي أصابها الجفاف ولم تعد الدولة قادرة على إيجاد حلول.

[14] دراسة حول ظروف العمل الفلاحي للنساء في الوسط الريفي اعدتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات 2014

ومن هنا يمكن أن نفسر ذلك التماثل ما بين التهميش والفقر لان النساء العاملات في القطاع الفلاحي واعيات بحالة التهميش والدونية لكنهن يقبلن نتيجة لقلة الفرص المتاحة للعملما يدفع النساء الريفيات للعمل في قطاع غير مهيكل ويمكن أن يُعرّض حياتهن للخطر، ولكنهيدخلهن في نمط من العلاقات يجعلهن يصنعن نظاماً من التبريرات السلوكية، التي تفسر من خلالها قبولهن لهذا النوع من العمل الذي يزيد من حالة التهميش التي تعيشها، والذي يجعلهن ضمن قائمة الفقراء الجدد بصيغة المؤنث وحتى عندما تلتحق مناضلات الجمعيات النسوية والحقوقية بعد انقلاب الشاحنات في المسالك الفلاحية الخلفية للطرقات الرئيسية لتتضامن مع المتضررات وتستمع إليهن نلاحظ رفضهن القطعي لمحاسبة المتسببين في الحوادث سواء كانوا وسطاء أو أصحاب الشاحنات والمجرورات أو صاحب العمل لأنهم عادة يكونوا في دائرة العائلة الابن أو الأخ أو ابن العم أو الجار...

رغم أن العاملات الفلاحيات يعلن غالبا عائلاتهن وأبنائهنوأزواجهنإلاأنهن يعتبرن أحد الفئات الهشّة داخل المجتمع التونسي، نظراً للوضع الاجتماعي والاقتصادي ونظرا للتغيرات المناخية التي بدأت ملامحها تظهروضاعفت الأوضاع الهشة للنساء الفلاحيات. فهن لا يزلن رهينة ثقافة ذكورية تتغذى من الفكر التراتبي القائم على تقسيم الأدوار ويحصرهن في الدور الإنجابي وفي شؤون الأسرة، والعمل المنزلي دون الاعتراف بهن كشريكات في الناتج الداخلي الخام وهذا له أسباب عميقة فـ% 85 من عقود الملكية في الريف تعود للرجال رغم اشتغال النساء في الممتلكات العائلية، وممارستهن للنشاط الفلاحي إمّا كأجيرات أو كمُعينات، ومساهمتهن الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الغذاء على المستوى الأسري والوطني، فإن نحو 60 في المائة من النساء الريفيات يواجهن الجوع وسوء التغذية والحرمان من الرعاية الصحية والتعليم والاستفادة من الخدمات الوطنية، حيث نجد أن 73.5 في المائة من العاملات في هذا القطاع غير مؤمنات ضد الأخطار المهنية. هذا إضافة لغياب الإطار القانوني الذي يقنن العمل الفلاحي الموسمي، باعتبار أن المرجع الوحيد هو قانون الشغل التونسي الذي يحدد فقط طبيعة العقد (لمدة محددة أو غير محددة)، وبالتالي لا يتكيف مع طبيعة العمل الموسمي، إذ تبلغ نسبة الأجيرات الثابتات 8.3 %مقابل 38 في المائة من الأجيرات غير الثابتات، وهذا ما يزيد من هشاشة وضعهن ويعرضهن أكثر للاستغلال الاقتصادي[15].

أضف إلى انعدام الأمن الاقتصادي للنساء والتمييز في الأجور إذ تتلقى تقريبا نصف ما يتلقاه الرجل على نفس قيمة العمل المنجز وهو ما يظهر انعدام العدالة الاقتصادية تجاه النساء الريفيات، الأمرُ الذي يصبح في النهاية سلسلة لإضعاف قدرات النساء وإمكانياتهن ومزيدا لهشاشة عملهن في القطاع الفلاحي .

لقد ناضلت الحركة النسوية في تونس للقضاء على التمييز بين الجنسين في جميع الفضاءات العامة، وخاصة في فضاءات العمل. ولكن واقع التشغيل في البلاد، وواقع اليد العاملة النسوية في مجال قطاع الفلاحة غير المهيكل والتغيرات المناخية المستجدة أثبتوا أن تأنيث هذه الأعمال لا يكفي لتحقيق المساواة، والاكتفاء الاقتصادي للنساء، بل صار التأنيث مدخلاً لمزيد من الاضطهاد. وساهم في جعل تأنيث العمل الفلاحي وسيلة لأصحاب المزارع ليستغلوا الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية لليد العاملة النسوية عبر

التبعية الاقتصادية اذ تعاني المرأة الريفية من تبعية اقتصادية لفائدة الرجل، وهذه التبعية تدخل في خانة العنف الاقتصادي الذي تعيشه العاملة الريفية، حيث نجد 19.7 في المائة فقط من الريفيات يتمتعنبدخل خاص، منهن 4.07 في المائة فقط تُقمن مشاريع فلاحية، مقابل 80 بالمائة منهن لا يزلن في حالة تبعية

15دراسة "المرأة الريفية في تونس:العمل غير المهيكل ومعضلة التأنيث نشر 16 فيفري2020موقع السفير العربي أعدتها أستاذة علم الاجتماعفاتن مبارك

اقتصادية تامة للرجل، مما يحرم المرأة الريفية من فرصة التحرر الاقتصادي الذي يمكن أن يساعدها من الخروج من دائرتي الفقر والتهميش على المستوى الاجتماعي والاقتصادي[16].

هذا مع الاستغناء عن حقهن في الميراث ما يقلل فرصهن في التحرر ويقضي على التبعية الاقتصادية من خلال استغلال الأرض والاستفادة من عائداتها أو عبر إنشاء مشاريع صغرى مرتبطة بالأرض كتربية الدجاج النحل والأغنام... أو يمكنها من الحصول على قروض بنكية

ان الاعتراف بدور عمل النساء الفلاحيات هو في النهاية جزء مهم من العدالة الاقتصادية، ولكن الإبقاء على هذا النشاط خارج القطاع المنظم هو دليل على الاستغلال الاقتصادي وإصرار على حرمان النساء الفلاحات من الموارد الاقتصادية

2-3 ندرة المياه وتأثيره على النساء

تعاني تونس من إشكالية ندرة المياه، فقد صرّح وزير الفلاحة السابق سمير بالطيب أنّ بلادنا تعيش تحت عتبة الفقر المائي بسبب تراجع التساقطات بنسبة 28% وانخفاض نسبة احتياطي الماء منذ سنة 2016 بما يقارب 25%. هذه المعطيات لم تأخذ بعين الاعتبار تحذيرات البنك الدولي لسنة 2009 من مخاطر الجفاف، وهذا ما أنتج أزمة العطش الحالية في عديد المناطق واحتداد الحركات الاحتجاجية فيها ومجابهتها بالإيقافات في مراكز الشرطة والتعرض إلى العنف مثال(منطقة الناظور بزغوان والهوايدية بجندوبة). وحسب الدلائل الإحصائية، فإنّ معظم حوادث انقطاع الماء الصالح للشراب كان في المناطق الغنية بالمياه السطحية من قبيل الكاف، بنزرت، جندوبة وباجة والقيروان التي سجلت قرابة 40 حادثة مماثلة في حين أنها توفر 74% من الإيرادات السنوية من المياه السطحية ويعود سبب الأزمة في حقيقة الأمر إلى توجه الدولة لتوفير 3/4 من الاحتياجات المائية من المياه السطحية والمتركزة في شمال البلاد وغربها، هذا زيادة على نقص وتذبذب الكميات السنوية للأمطار واستنزاف احتياطي المياه الجوفية غير المتجددة بالجنوب واستهلاك ما يفوق 80% من احتياطي المياه العذبة في الفلاحة، في المقابل لا يتجاوز نصيب الفرد 18% من المياه العذبة[17].

وتفيد التصريحات المتحصل عليها أنّ الجمعيات المائية رغم أنها تبقى مسؤولة عن تزويد المنطقة بالماء وتهيئة الشبكة المائية، إلا أنّ الإشكاليات التي تواجهها بسبب سوء التصرف المالي والإداري والمديونية جعلت الوضع يتأزم أكثر وهذا ما زاد في حالة التوتر والاحتقان لدى أهالي مازالوا إلى حدّ اللحظة يبحثون عن مخرج من طريق الموت ألا وهو العطش أو يضطرون إلى مغادرة بلدانهم ومسقط رأسهم ومغادرة أراضيهم وزراعتهم.

تقول أحدى المستجوبات:*" مازالت حياتنا بدائية في هذه الربوع، نصارع الموت من أجل البقاء، العديد منا يتنقل لكيلومترات من أجل جلب علب من الماء، والنساء تتنقل على الأرجل أو على العربات أو الحمير*

[16]نتائج دراسة قامت بها "جمعية النساء الديمقراطيات" حول ظروف عمل المرأة الريفية،والتي شملت 25 معتمدية من الجمهورية التونسية، سنة 2015.

[17]المياه في تونس.. شح واستنزاف عشوائي "خطير 28 l "أكتوبر 2020 - 03:14 بتوقيت أبوظبي ليليا الحسيني - تونس - سكاي نيوز عربية

لغسل الملابس في مصادر مائية تكون ملوثة أحيانا، ويحملن أوعية مملوءة ماء على ظهورهم ليقطعن بها أميالا، كل ذلك لرعاية أبنائهنّ ومن أجل النظافة اليومي[18]" (ل.ع. 50 سنة)

وتضيف مستجوبة بتصريحها: "*نعاني انقطاع الماء يوميا والمشكلة الأكبر في الصيف، ورغم أن البعض مشترك في الجمعيات المائية، لكن بمجرد تخلي شريك واحد عن دفع تكاليف استهلاكه يقع إغلاق الماء على الجميع دون رحمة أو شفقة، ألا يعرفون أن لا حياة بدون ماء؟ ألا تعي الدولة احتياجاتنا إلى اليوم؟ ما عسانا نفعل، ردنا هو الاحتجاج الذي لم يلقى صدى إلى اليوم من قبل الحكومة*" (س. ف. 38 سنة)(*نفس المصدر السابق*)

إن التغير المناخي يساهم في تزايد منسوب العنف والجرائم والتفكك الاجتماعي بالمنطقة وتزايد العنف والإجهاد المسلط على النساء فغالبا ما تلقى مسؤولية جلب المياه على الفتيات والنساء، ونتيجة لذلك، تزداد احتمالية سحب الفتيات من مدارسهن في أوقات الجفاف ويتسبب تغير المناخ في إغلاق المدارس وتشريد المتمدرساتكما يمكن أن يجعل الجفاف الفتيات أكثر عرضة للتغيب عن المدرسة أثناء فترة الدورة الشهرية.
كما انه يساهم في انتشار الأمراض والانقطاع المدرسي وتفشي الأمية وتعطل الأنشطة الفلاحية وعديد الخدمات المرتبطة بالماء وتزايد ظاهرة النزوح والهجرة.
إنأزمة المياه لها تأثيرها المباشر على النساء خاصة العاملات في القطاع الفلاحي وعلى الأمن الغذائي بصفة مباشرة حيث تتقلص المساحات الزراعية للحبوب والغراسات بأنواعها وتموت الأشجار المثمرة وخاصة منها أشجار الزيتون التي تتراجع مردوديتها وينعكس ذلك مباشرة على مدخول النساء الفلاحات في القيروان مثلا يحتاج جني 82 ألف طن من الزيتون إلى اليد العاملة وأمام عزوف الشباب ووصفهم الأجرة اليومية بالضعيفة (بين خمسة وثمانية دولارات باليوم) يلجأ الفلاحون إلى استجلاب النساء مقابل نصف أجرة الرجالوهن يعملن في سبيل توفير قوت أولادهن ودفع احتياجات المنزل ومصاريف الدراسة أساسا وهن حسب دراسة أنجزتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات حول ظروف العمل الفلاحي للنساء في الوسط الريفي 5% من النساء الريفيات تعملن بين 10و12 ساعة في اليوم[19] وهناك من النساء من يعملن كامل أيام الأسبوع حتى لا يمضين يوما دون عمل وبالتالي دون اجر ومع هذا هن مهددات بفقد عملهن مع تفاقم أزمة تغير المناخ ندرة المياه. وبسبب التغيرات المناخية، تم اضطرارا غلق العديد من السدود خلال سنة 2021، مما تسبب في عدم تزويد الفلاحين بالماء للري الذي ساهم بدوره في اندلاع الاحتجاجات في صفوفهم وفي صفوف النساء

نساء الهوايدية :المرأة الريفية في قلب الحراك

لقد عانت نساء دوار الهوايدية، منذ 2019 من تلوث المياه سواء بالنسبة لتزويد عائلاتهن بالماء أو لسقاية قطع الأرض الفلاحية الصغيرة للفواكه والخضروات بجانب منازلهن.

وقد أثار تسليط الضوء على أهمية عين الماء لنحو 50 أسرة في دوار الهوايدية ولمورد رزقهم، ودعم عدد من المنظمات غيرً الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان احتجاجات النساء واعتصامهن واعتبروا هذا

[18]رضوان الفطناسي، رئيس فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان، "مشاكل المياه بالمدارس الابتدائية في القيروان: الواقع والآفاق."

[19]دراسة حول ظروف العمل الفلاحي للنساء في الوسط الريفي صدر عن مرصد أسماء فني لتكافؤ الفرص والمواطنة للنساء بتونس للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بمساندة FNUD سبتمبر 2014

الحراك تجسيدا لصراع طبقي للفالحين من أجل الحق في الماء والأرض في مواجهة الرأسمالية الاستخراجية

وخضوع الموارد الطبيعية للاستغلال الصناعي العشوائي للطبيعة في جهة الشمال الغربي أو المناطق الريفية الأخرى من البلاد

إن التهميش التاريخي والعزلة والتغييب السياسي لمنطقةً الشمال الغربي هو دليل على الهشاشة الاقتصادية في هذه المناطق والتي تتأثر منه النساء أساسا لذلك انتفضت النساء في جهة الهوايدية لما لعين الماء التي تمثل أساس الحياة بالنسبة لهن ولعائلاتهن وكيف أن مستثمرين ساهموا عن دراية في تلويثها بإنشاء المقاطعالاستخراجية وهنا نلفت النظر مجددا إلى تضاعف العنف المسلط على النساء في عديد الجهات التونسية التي تنعدم فيها المرافق الأساسية للحياة (مد القنوات المائية والكهرباء والغاز....) ويعولن على موارد طبيعية من اجل الشرب والسقي للأرض المحيطة بمنازلهن وللمواشي التي تعتمد على مجهود ذاتي في تربيتها.

فشح الطبيعة المتعلق بتقلص نزول الأمطار واضطراب مردود المائدة المائية المتسبب فيه هذا الانحباس الحراري الذي بدأت أضراره تظهر في السنوات الأخيرة في العالم وفي تونس سيزيد من تفقير النساء وتجويعهن وتهديد سلامتهن الصحية وهو في النهاية يهدد الحياة.

نساء الهوايدية يتقاسمن مع عائلاتهن وأبنائهن وماشيتهن وزراعتهن ماء "عين ذكارة" الذي لا يخضع للتحليل البكتريولوجي من قبل الدولة ولا يخضع إلى المقاييس العالمية والوطنية للاستغلال ومع هذا هن يناضلن من اجل الإبقاء على عين ملوثة ويناضلن من اجل مجابهة دولة تجابه تحركاتهن بالإيقاف والمحاكمات والتهديد بالسجن ويجابهن فكرا ذكوريا تمييزيا يعتبرهن الحلقة الأضعف ويتركهن في حالة هشاشة دائمة لمجرد أنهن نساء.

الحرائق وتأثيرها على قوت النساء

كانت الغابات في تونس قبل ثلاث قرون تغطي قرابة ثلثي الجمهورية ثم تقلصت مساحتها تدريجيا لتناهز ثلث مساحة البلاد حيث أصبحت تمتد على قرابة 35 % من مساحة الجمهورية التونسية إلاأن الغابات الرئيسية تتواجد في ولايات الشمال الغربي وولاية القصرين وسيدي بوزيد وبنزرت وزغوان وهي تمثل مجالا اقتصاديا وحيويا واجتماعيا من حيث توفير مواطن شغل قارة وموسمية وهي تمثل مجالا نشيطا لليد العاملة النسائية خاصة في ولاية جندوبة التي توفر 55 % من المداخيل الجملية للغابات التونسية ويمثل سكانها قرابة 50 % من مجموع سكان الولاية حيث تعد الغابة الملجأ ومورد الرزق التهمت النار حوالي 4000 هكتار بغابتي فرنانة وعين دراهم خلال صائفة 2021 و2022 ثلاثة آلاف هكتار من أشجار الصنوبر الحلبي في غابات الطويرف وساقية سيدي يوسف2000 هكتار في سليانة 1400 هكتار بجبل برقو[20]

[20]من تاثير المناخ الى تنامي الحرائق والجرائم البيئية "الثروة الغابية مهددة" مقالات الصباح 05 نوفمبر 2022

وتنتج ولايتي الكاف وسليانة أكثر من 50 % من ثمار الصنوبر الحلبي (الزقوقو) كما تساهم في أنشطة تقطير الأعشاب كالزعتر والإكليل وزيت القضوم وعديد الزيوت الطبيعية الأخرى التي تستعمل للتداوي

موسم الهجرة إلى الجبال

تتواجد أشجار الصنوبر الحلبي بمناطق الشمال والوسط الغربي وخاصة في ولايات الكاف وسليانة والقصرين وزغوان. وهي من أهم الأشجار الغابية بالبلاد التونسية إذ تغطي مساحة تقدر بـ 200 ألف هكتار. وتعرض وكالة استغلال الغابات للبيع سنويًا 87 ألف هكتار تنتهي ببيع حوالي 20 في المائة أي حوالي 16 ألف هكتار سنويًا بقيمة 127 ألف دينار. وقد بلغت الإيرادات المتأتية من البيع بالمراكنة لمخاريط الزقوقو، سنة 2016، 1300 طن بقيمة 240.945 ألف دينار[21]

يهجر العاملون في قطاع جني "الزقوقو" مساكنهم مع كل موسم إلى السلاسل الجبلية حيث توجد أشجار الصنوبر، يحطّون الرحال وينصبون الخيام البلاستيكية ويصنعون لهم حيث حلّوا أفرانًا لاستخراج "الزقوقو" قبل أن يعودوا إلى الديار ببعض الدنانير أو بدين ثقيل نهاية الموسم.

في مكثر من ولاية سليانة والتي تقع على هضبة وأرض منبسطة حيث لا جبال وأشجار صنوبر في المكان، تمتهن فيها أكثر من 2000 أسرة إنتاج "الزقوقو". ويضطر أطفالها إلى ترك مقاعد الدراسة مبكرًا لمرافقة عائلاتهم إلى الجبال من الخريف إلى آخر الربيع[22].

أمراض متعددة ومحاصيل لا تغطّي المصاريف

حسب استبيان قامت به لـ"ألترا تونس." ناجية، 42 سنة، اشتكت مما لحقها من أضرار صحية، ارتخاء في أعصاب العين، وآلام في الرأس بسبب ارتفاع حرارة الفرن عدا عن التعرض للشمس في الجبال. وقد بدأت رحلتها في جمع مخاريط الصنوبر في سن مبكرة حالها حال الآلاف من سكان هذه المنطقة الذين توارثوا هذه المهنة أبًا عن جد.

عائشة التي قضى ابنها وزوجته شهرين في جبال بنزرت بعد أن تمكن من تسويغ مقسم لاستغلال الصنوبر إلا أن المحصول لم يكن وفيرًا ولم يكن كافيًا لتغطية المصاريف. "عليه أن يعمل ويسدّد دينه إلى المقاول" تقول أمه وهي تقلب المخاريط داخل الفرن المشتعل.

سطوة المقاولين واستغلالهم تذهب عرق العاملين في هذا القطاع سدى. ناجية هي الأخرى ستضطر للعمل وتسليم المحصول إلى المقاول لتسديد ثمن تسويغ المقسم الذي لم يكن العمل فيه كاف لتأمين المبلغ وهامش من الربح.

"ليس لنا أي عمل آخر، ملء الفرن وإفراغه وتصفية حبات الزقوقو هذا شغلنا الشاغل كامل اليوم نهارًا وليلًا"، تضيف عائشة لـ"ألترا تونس."

يعاني، في الأثناء، العاملون في هذه المهنة من أمراض البرد والمفاصل بسبب ظروف جمع المخاريط، ويواجهون قساوة الطقس في أعالي الجبال وارتفاع الحرارة في الأفران التي تصل إلى 200 درجة مئوية تمتد أشهرًا بعد انتهاء آجال موعد القطع. لكن ترى عائشة في هذه المهنة المهرب الوحيد من الخصاصة التي تعيشها المنطقة حيث لا مشاريع ولا أراضي يمكن استغلالها

وعليه فان النساء العاملات في هذا القطاع المهمش المرتبط بانتعاش الغابات وحفاظها على التنوع البيولوجي داخلها وحمايتها من انبعاث الغازات المختلفة المتسربة وما تتعرض إليه

[21]تونس ULTRA ماوراء عصيدة الزقوقو رحلة انتاج شاقة
[22]تونس ULTRA ماوراء عصيدة الزقوقو رحلة انتاج شاقة

الأشجار من قطع دائم كبدائل للاستعمال المنزلي للطبخ وحرق الصنوبر الحلبي أثناء مواسم جمعه كلها مؤثرات مباشرة تهدد قوت النساء ومعيشهن اليومي في إعالة أطفالهن وعائلاتهن وهي كلها تراكمات مضاعفة لما تتعرض إليه من أشكال عنف مرتبطة بالتمييز في العمل غير الملائم للأجر فعادة ما تتقاضى نصف ما يتقاضاه الرجل وفي أحيان كثيرة تعمل وتنتج إضعاف ما ينتجه الرجل.

تبقى النساء رهينة الفكر الذكوري ورهينة التمييز المسلط عليهن والذي دخل في الموروث الاجتماعي ولم يعد يشكل تساؤلات خاصة أيضا لارتباط النساء بأزواجهن في هذا القطاع قطاع جني الثروات الغابية.

2-4-التلوث البحري وتهديد عمل النساء

إن الاعتداء على عالم البحار مازال متواصلا إلى حد اليوم بل تفاقم بسبب النمو الديمغرافي وتزايد أنشطة الإنسان المتسببة في تلوث مياه البحر وذلك في كل بحار العالم. وفي تونس تتواجد هذه الانتهاكات على طول الشريط الساحلي وتتسبب في تداعيات سلبية في حق الكائنات البحرية والإنسان، ويعود السبب الرئيسي الى أن الدولة لا تعطي اهتماما للبيئة البحرية والساحلية كما أن المواطنين يعتقدون أن البحر ينظف نفسه بنفسه كما أن التلوث البحري لا يطالهم وهذه الاعتقاد راسخ لديهم لهذا لا يبدون أي اهتمام لهذه الانتهاكات التي لها نتائج وخيمة على الجانب الصحي والاقتصادي والاجتماعي وتعد نتائجها مضاعفة على عمل النساء مثال ذلك جني المحار

تعد مدينة الصخيرة المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والتي تقع على بعد 300 كيلومتر جنوب تونس العاصمة، بالقرب من مدينة صفاقس الصناعية، من المدن التي توفر شواطئها مصدر رزق للنساء التونسيات ليكسبن ما يقارب يورو واحد للكيلوغرام (ثلاثة دنانير تونسية)، بينما يكسب أصحاب المطاعم مبالغ تتراوح بين 10 و15 ضعف هذا المبلغ[23]

ويشكّل هذا النشاط، بالنسبة لأغلبية النساء القاطنات في الأماكن المحيطة بخليج قابس، الوسيلة الرئيسية لكسب لقمة العيش. وتقول صالحة، وهي إحدى صيادات المحار القوية البنيان:*"إن صيد المحار على الأقدام عمل شاق؛ فنحن نقطع كل يوم مسافات طويلة خلال فترات انحصار مياه البحر أثناء الجزر، ونعمل في وضعية غير مريحة تماما نحني فيها ظهورنا تحت لسعة أشعة الشمس الحارقة، بينما تبقى أقدامنا حتى الركبة مغروسة في الطين أو مياه البحر البارد*[24]

وتقول عقلة، رفيقة صالحة: *"تتم عملية تنزيل المحار للبيع مباشرة في المرفأ في العراء ودون أي مأوى يحمي النساء من سوء الأحوال الجوية خلال عملية البيع، خاصة وأن السماسرة لا يقدرون ما نبذله من جهود."*

وقد بلغ متوسط الإنتاج في السنوات الخمس الأخيرة 500 طن، أي ما يعادل 1.9 مليون دينار تونسي (مليون يورو)، وهو ما يشكل مساهمة تصل إلى قرابة 1 % من إجمالي قيمة الإنتاج الوطني من منتجات الصيد خلال الفترة نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن جنوب تونس ينتج 98 في المائة من الإنتاج الوطني للمحار[25]

وتضيف خبيرة المنظمة أن "عملية جمع المحار حرفة تقليدية في تونس تمارسها على الأقدام ولمدة 70 يوماً في السنة تقريباً، نساء هن في أغلبيتهن من النساء الريفيات اللواتي يعشن حياة تلفها الهشاشة

---

[23] التلوث البيئي في تونس: مأساة تنتظر الحلول رمزي محمدي

[24] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تعزيز دور المرأة في قطاع صيد المحار على الأقدام مقال صدر في 13 ماي 2011

[25] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تعزيز دور المرأة في قطاع صيد المحار على الأقدام مقال صدر في 13 ماي 2011

والتهميش. وتواجه هذه الفئة من النساء الصيادات، بمستويات مختلفة، مجموعة من العوامل التي تجعلهن عرضة للفقر أو تزيد من حدته."

ان هذا الإنتاج البحري بات رهين التغير البيئيونتيجة ارتفاع تلوث البحار الذي يخلّفه مجامع الصناعات الكيميائية، وقد أضرت الأبخرة الكيميائية المنبعثة بجودة الهواء، كما ساهمت المواد السامة التي يتم التخلص منها في البحر في تلوث سواحل الجهة والتأثير على تنوعها البيولوجي

لم تقتصر أضرار المجمع الكيميائي في قابس على البيئة فحسب، فقد تسببت المواد المسمومة في استفحال الأمراض الجلدية والسرطانية في صفوف سكّان الجهة، كما عمّقت المشكلات الاقتصادية للبحارة الذين يتراجع مردودهم يومياً وازدادت البطالة في صفوفهم بشكل غير مسبوق.

وتبقى النساء رهينة العمل الشاق غير المدر وذا التأثيرات الصحية البليغة الأثر (الأمراض السرطانية، أمراض المفاصل والروماتيزم، الربو، آلام الظهر....ومع هذا تهدد لقمة عيشهم نتيجة تراجع منتوج المحار وخضوعه لتهديدات الانقراض

تداعيات أزمة التغير المناخى على النساء

1- على مستوى الصحة:
إن النساء والفتيات هن الأكثر ضعفًا وتأثرًا، ويعود ذلك إلى أنّهن يشكلن غالبية الفقراء فى العالم، وغالبًا ما يتحملن العبء الرئيسي في جلب الماء والغذاء وغير ذلك من المؤن الضرورية لأسرهن، وذلك اعتمادًا على الموارد الطبيعية التي تتعرض للتآكل نتيجة تأثيرات تغير المناخ وعدم حصولهن على خدمات الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة، والخدمات التعليمية والغذاء وذلك في الأوضاع العادية وتعرضهن لخطر أكبر هو الاغتصاب والتحرش والاستغلال الجنسيين، والاتجار بالبشر، والاستغلال نتيجة تعطل خدمات الحماية والشرطة الأساسية. وبالتالي، فهم أقل قدرة على مواجهة تأثيراتتغير المناخ.
2ـ الأمن الغذائي: النساء الحوامل والمرضعات أكثر الفئات عرضة لانعدام الأمن الغذائي الناتج عن تغيّر المناخ. فقد تتسبّب مياه الشرب الأكثر ملوحة بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر، في ولادات مبكرة ووفيّات أمهات وأطفال حديثي الولادة. علاوة على أن المخاطر المؤثرة على النساء اللواتي يعملن في الأرض أو يعتمدن على النظم الإيكولوجية لإعالة أسرهنّ.
3ـ العمل الآمن: تزايد الفجوة بين الجنسين في العمل
ـ 4العنف القائم على النوع الاجتماعي: تتعرض المرأة النازحة إلى مخاطر كبرى تتمثل فى الضرب والخطف والتنكيل بأطفالها، علاوة على الاعتداءات الجنسية المصنفة بالعنيفة ينتج عنها عمليات الحمل غير المرغوب فيها،

II-الآليات القانونية للتصدي لمخاطر التغير المناخي :

في هذه الفقرة سنقدم من جهة الاتفاقيات الدولية ومن جهة التشريعات المحلية المتصلة بالموضوع

1-تطور النصوص الدولية المتصلة بالموضوع: من غياب المقاربة الحقوقية والمساواة بين الجنسين إلى اعتمادها

يعتبر مؤتمر ستوكهولم (السويد) المنعقد [26]سنة 1972، أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة بشأن قضية البيئةوالذي اعتمدإعلان وخطة عمل ستوكهولم حول البيئة البشرية ومثل نقطة انطلاق لظهور العديد من الاتفاقيات الدولية حول مواضيع مختلفة متصلة بالبيئة .وسنهتم بالبعض منها وخاصة تلك المتعلقة مباشرة بالتغير المناخي نظرا لأن الدولة التونسية صادقت عليها والتزمت بتطبيق احكامها ولو أن البعض منها لم يتأسس على المساواة بين الجنسين ولم يعتمد مقاربة النوع الاجتماعي

الاتفاقية الدولية بشأن التغير المناخي (1992): غياب المساواة والمقاربة الجندرية

اعتمدت الاتفاقية الإطارية الدولية بشأن تغير المناخ في مؤتمر الأمم المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، 1992 وأصبحت نافذة في عام 1994. والأن أصبحت عضوية الاتفاقية شبه عالمية بما ان 198 دولة صادقت عليها ومن بينها تونس في جويلية 1993[27]. ويكمن هدف الاتفاقية الرئيسي في تعزيز التعاون الدولي ومكافحة تغير المناخ ووضع استراتيجيات لمواجهة آثاره. وهي أول اتفاق دولي يعترف بأن تغيرالمناخ يمثل مشكلة عالمية وإطارا شاملا لتنسيق العمل المناخي العالمي. وحددت الاتفاقيةمسؤولية الدول الأطرافي اتخاذ تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها أو تقليلها إلى الحد الأدنى وللتخفيف من آثاره الضارة. وهي، إذ َتفعل ذلك، تحدد أن آثار تغير المناخ الضارة تشمل آثاراً سلبية ملموسة على صحة الإنسان ورفاهه.

حسب ما جاء في المادة الأولى فإن:" الهدف النهائي لهذه الاتفاقية، ولأي صكوك قانونية متصلة بها قد يعتمدها مؤتمر الأطراف، هو الوصولإلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرّض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام"

ومن بين المبادئ التي ترتكز عيها الاتفاقية: تعزيز التنمية المستدامة، علما أن الهدف رقم13 لهذه التنمية يطلب من الدول " اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره"

4-للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب. وينبغي أن تكون السياسات والتدابير، المتخذة لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن نشاط بشري، ملائمة للظروف المحددة لكل طرف، كما ينبغي لها أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصادية ضرورية لاتخاذ تدابير لتناول تغير المناخ .

5-ينبغي أن تتعاون الأطراف لتعزيز نظام اقتصادي دولي مساند ومفتوح يفضي إلى نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة لدى جميع الأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، ومن ثم يتيح لها المزيد من القدرة على تناول مشاكل تغير المناخ. وينبغي ألا تكون التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير المتخذة من جانب واحد، وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مبرر أو تقييد مقنع للتجارة الدولية.

أنشأت هذه الاتفاقية في المادة السابعةمؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ التابع للأمم المتحدة (COP) وهو الهيئة العليا التي لها صنع القرار لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCC)

[26]https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N73/039/05/PDF/N7303905.pdf?OpenElement

[27] صادقت الدولة التونسية على هذه الاتفاقية بمقتضى القانون عدد 46 لسنة 1993 مؤرخ في 3ماي 1993

المكلفة بالتفاوض وتقييم اللوائح الدولية بشأن الحد من تغير المناخ الذي يتسبب فيه نشاط الإنسان، على النحو المنصوص عليه في بروتوكول كيوتو لعام 1997[28]

وحسب ما جاء في الفقرة الثانية من هذه المادة ،2"-يبقي مؤتمر الأطراف، قيد الاستعراض المنتظم تنفيذ هذه الاتفاقية وأي صكوك قانونية أخرى ذات صلة يعتمدها مؤتمر الأطراف، ويتخذ المؤتمر، في حدود ولايته، القرارات اللازمة لتعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية."

عُقد أول مؤتمر أطراف لتغير المناخ في الشرق الأوسط في عام 2001، حيث اجتمع المندوبون في مراكش بالمغرب لحضور مؤتمر التغير المناخي(COP7) ، واتفقوا على تبني مزيد من اللوائح الخاصة بسوق الكربون العالميةوبعد أكثر من 10 سنوات، انعقد مؤتمر الأطراف مرة أخرى في الشرق الأوسط في عام 2012، عندما استضافت قطر(COP18) ، ووافق المندوبون على تمديد بروتوكول كيوتو حتى عام 2020. ومع ذلك، تعرض هذا المؤتمر للانتقادات بوصفه "مؤتمراً ذي طموحات منخفضة" نظراً لاعتماده تعهدات اعتبرها العديد من المحللين مخيبة للآمال.من ناحية أخرى، كان أحد الإنجازات الرئيسية لهذا المؤتمر هو إحراز بعض التقدم في مفهوم الخسارة والأضرار، والفكرة التي مفادها أن بعض البلدان التي تواجه مخاطر استثنائية يمكنها أن تسعى للحصول على مساعدة مالية خاصة، عندما تواجه حالة طوارئ مناخية.استمرت المناقشات حول التعهدات المناخية حتى (COP21) في عام 2015، وهو ما أسفر عن اتفاقية باريس[29].

وخلال هذه السنة انعقد مؤتمر الأطراف في اجتماع شرم الشيخ(COP27)، الذي صادقبعد أسبوعين من المفاوضات المكثفة على قرار تاريخي يلزم تعويض الدول الفقيرة عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، من خلال صندوق "الخسائر والأضرار" الجديد. وقد لاقت هذه القرارات الترحيب باعتبارها "خطوة أولى نحو تحقيق العدالة المناخية[30]."
ويعتبر ذلك أمرًا مهمًا بالنسبة للبلدان الأكثر فقرًا التي تتضرر بشدة من الكوارث المناخية بينما لا تملك الموارد الكافية لإعادة بناء دولها، وبينما يتعرض وجودها للتهديد بسبب مواجهتها لأسوأ تداعيات الاحتباس الحراري .وسيعتمد الصندوق على مساهمات الدول المتقدمة الغنية ومصادر التمويل العامة والخاصة الأخرى. ومع ذلك، هناك تفاصيل رئيسية لم تحدد بعد، مثل من سيدفع للصندوق، فضلاً عن عدم وجود اتفاق واضح بشأن ما يجب اعتباره "خسائر وأضرار."

لكن ما كان مخيبًا للآمال في هذا المؤتمرهو أن المحادثات لم تذهب أبعد من ذلك لأن الصفقة النهائية لم تتضمن الالتزام بالحد من استخدام الوقود الأحفوري. وكانت صيغتها ضعيفة لإرضاء ضغوط العديد من البلدان. كما أن هناك غموض حول إمكانية استخدام الطاقة المنخفضة الانبعاث التي يمكن أن تسمح باستخدام بعض أنواع الوقود الأحفوري مثل الغاز كجزء من مستقبل أخضر.

كما لم يتضمن النص التخلص التدريجي من جميع أنواع الوقود الأحفوري الذي كان من شأنه أن يساعد بشكل كبير في تحقيق هدف الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية. وأصبح

---

[28] انخرطتتونسفيمنظومةحمايةالارضمنالانحباسالحراريوالتغيّراتالمناخية،حيثصادقتتونسعلىإتفاقيةفيانا حولحمايةطبقةالأوزون 1985 .كماصادقتتونسعلىاتفاقيةالأممالمتحدةلمكافحةالتغيراتالمناخية1992 وانضمتفي 1997 إلىبروتوكولكيوتو

[29] مبادرة الاصلاح العربي. مؤتمر قمة المناخ « COP27 " .ما المخاطر التي تهدد النشطاء وتمويل المناخ وسياسة الخسائر والأضرار. 11-11-2022. مؤتمر-قمة-المناخ-cop27-ما-المخاطر-التي-تهدhttps://www.arab-reform.net/ar/publication/

[30] طلال أبو غزالة. قمة المناخ 2022: التحديات والنتائج .12-12-2022

https://www.amad.ps/ar/post/483652?fbclid=IwAR3MiDxkjtcCvNLVkQcoW4pW_ww2xQG3uWqeVsL7Gm8G0EE6XyILhljRrTo

السعي لتحقيق هذا الهدف يمثل الفرق الرئيسي بين موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى أكثر ثراءً وموقف الصين التي لا تبدي اهتمامًا بذلك.

بروتوكولكيوتو 1997 ومواصلة عدم ادراج مقاربة النوع الاجتماعي

اعتُمد بروتوكول كيوتو في 11 ديسمبر 1997وصادقت عليه الدولة التونسية سنة 2002[31]ودخل حيّز التنفيذ في فبراير 2015، وحاليًّا يوجد فقط 192 طرفاً في هذا البروتوكول، ويعمل على تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.ووفق هذه الاتفاقية التي يعمل عليها البروتوكول ، تُلزم البلدان الصناعية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخفضها وفقًا للأهداف الفردية المتفق عليها.
طالب البروتوكول من الدول المتقدمة خفض الانبعاثات الغازية المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل 5 % أقل مقارنة بمستويات عام 1990، كما أنشأ نظامًا لرصد تقدم الدول في تحقيق هذا الهدف.
ومع ذلك، لم يلزم بروتوكول "كيوتو" الدول النامية، بما في ذلك الدول الرئيسية المسببة لانبعاثات الكربون في الفترة الأخيرة، مثل الصين والهند، باتخاذ أية إجراءات من أجل خفض هذه الانبعاثات. وقد أدى ذلك إلى عدم تصديق الولايات المتحدة على البروتوكول، رغم أن واشنطن وقعت عليه في عام 1998، ثم انسحبت منه فيما بعد.

إلا أنَّ هذا البروتوكول عليه أزمة كبيرة؛ لأنّه يُلزم البلدان المتقدمة فقط، ويضع عبئًا ثقيلًا عليها بموجب مبدأ "المسؤولية المشتركة المتباينة والقدرات الخاصة"، لأنه يعترف بأنها مسؤولة إلى حد كبير عن المستويات العالية الحالية لانبعاثات غازات الكربون في الغلاف الجوي.
ويحدد البروتوكول أهدافًا ملزمة لخفض الانبعاثات لـ37 دولة صناعية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية والاتحاد الأوروبي، في ذلك الوقت.

2015-اتفاقية باريس لمواجهة التغير المناخي العالمي –بالاعتماد على مقاربة حقوق الإنسان

جاءت هذه الاتفاقية بعد مفاوضات عُقدت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة 21 للتغير المناخي في باريس، صادقت عليها الدولة التونسية سنة 2016 [32] والذي اعتبرته الدول الأوروبية (التي اعترضت في السابق على تسببها في تصدير أكبر انبعاثات كربونية بسبب الثورة الصناعية) اتفاقًا مناسبًا ومتوازنًا وملزم قانونيًّا[33].

تُعد هذه الاتفاقية أهم الاتفاقيات الدولية لمواجهة التغير المناخي العالمي حتى الآن، حيث تطالب من جميع الدول وضع تعهدات طوعية وصريحة بخفض الانبعاثات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض، فيما يعرف بالمساهمات المحددة وطنيًا .(NDCs) وتنص هذه الاتفاقية على أن المتوسط العالمي لدرجات الحرارة يجب أن يكون "أقل بكثير" من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، مع إلزام كافة دول العالم بـ "متابعة الجهود" للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية. كما تهدف هذه الاتفاقية أيضًا إلى الوصول إلى ما يعرف بـ "الحياد الكربوني" أو "صافي صفر انبعاثات" في النصف

[31]القانون عدد 55 لسنة 2002 المؤرخ في 20 جوان 2002 المتعلق بالمصادقة على انضمام الجمهورية التونسية لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
[32]القانون الأساسي عدد 72 لسنة 2016 المؤرخ في 31 أكتوبر 2016 المتعلق بالموافقة على "اتفاق باريس" حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ
[33]مصطفى سيف – اتفاقيات المناخ.. تاريخ من القمم لمواجهة التحدياتالبيئية
سكاي نيوز عربية 31 أكتوبر 2021 - 21:55 بتوقيت أبوظبي
https://www.skynewsarabia.com/world/1475269-البيئية-التحديات-لمواجهة-القمم-تاريخ-المناخ-اتفاقيات

الثاني من القرن الحالي، وهو ما يعني تساوي كمية الغازات الدفيئة المنبعثة مع الكمية التي تمت إزالتها من الغلاف الجوي[34].

كذلك، تنص الاتفاقية على قيام الدول، كل خمس سنوات، بتقييم التقدم الذي أحرزته فيما يخص تنفيذ الاتفاقية على النحو الذي يحقق أهدافها، من خلال عملية تعرف باسم "التقييم العالمي". ومن المخطط أن يتم إجراء التقييم العالمي الأول في عام 2023. ورغم أن الكثير من الدول قدمت تعهداتها الوطنية لخفض الانبعاثات والوصول إلى "الحياد الكربوني"، إلا أن هذه الاتفاقية واجهت انتقادات عديدة، يأتي في مقدمتها عدم وجود آليات ملزمة لضمان تحقيق هذه التعهدات، فضلًا عن عدم قيام الدول المتقدمة بتقديم الاسهامات المالية التي نصت عليها الاتفاقية لمساعدة الدول النامية على مواجهة التغير المناخي العالمي. كما أن الولايات المتحدة، وهي ثاني أكبر مصدر للانبعاثات في العالم، كانت الدولة الوحيدة التي انسحبت من هذه الاتفاقية في نوفمبر 2020، وذلك في عهد الرئيس السابق "دونالد ترامب"، الذي نظر إلى الاتفاقية باعتبارها "مؤامرة" لتدمير الاقتصاد الأمريكي. ومع ذلك، أعاد الرئيس "جو بايدن" الولايات المتحدة إلى الاتفاقية بمجرد توليه منصبه في يناير 2021.

تهدف الاتفاقية إلى احتواء الاحتباس الحراري العالمي لأقل من 2 درجات وسيسعى لحده في 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2030، وهو الأمر الذي يتطلب خفضاً بنسبة 50٪ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050. [4]
ووُضعت كحد أدنى قيمة 100 مليار دولار أميركي كمساعدات مناخية للدول النامية سنويًّا وسيتم إعادة النظر في هذا المبلغ في 2025 على أقصى تقدير. إلا أنَّ أغلب التقارير والاستطلاعات تشير إلى أنّه منذ 2015 لم تفِ الولايات المتحدة بوعودها سوى بـ 80 مليار دولار فقط، وهناك تقديرات تشير إلى أقل من ذلك.ورغم أن هذا الهدف الأخير لن يمنع الظواهر المناخية المتطرفة، وارتفاع مستويات سطح البحر، والجفاف، والتصحر، إلا أنه يعتبر الحدّ التي سيصبح عنده التأثير المرتبط بتغير المناخ مدمراً، ويصعب إدارته . [5]علاوة على ذلك، يُقدِّر العلماء أن الاتفاق على حد الدرجتين، بدلاً من حد الـ 1.5 درجة، من شأنه أن يُعرض 420 مليون شخص آخرين لموجات حرارة مدمرة، وتلف في المحاصيل على نطاق واسع في المناطق المعرضة للخطر مثل أفريقيا أو الشرق ال أوسط6.

والملفت للانتباه أن هذه الاتفاقية وخلافا للاتفاقية الصادرة سنة 1992 التي لم تتعرض إلى الجوانب المتعلقة بالجنسين لتغيير المناخ كما تغافل بروتوكول كيوتو في ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في تنفيذ أعماله وآلياته مثل آلية التنمية النظيفة تنفيذ اعتمدت مقاربة حقوقية وأقرت في توطئتها أن:" تغير المناخ يشكل شاغلا مشتركا للبشرية ،وانه ينبغي للأطراف ،عند اتخاذ الاجراءات للتصدي لتغير المناخ،أن تحترم وتعزز وتراعى ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الاعاقة الذين يعيشون أوضاعا هشة والحق في التنمية فضلا على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والانصاف بين الأجيال"

مع ظهور مختلف هذه النصوص والتي صاحبتها سياسيات للتصدي لآثار التغير المناخي على النساء أصدر مؤتمر الأطراف بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للنساء[35]سنة 2016، تقرير بين فيه أن 64 من

أحمد قنديل. الاتفاقيات العالمية لمواجهة التغيرالمناخي وحدود فعاليتها. نشر بالعدد رقم 92 من دورية "الملف المصري" الإليكترونية، مارس 2022. للاطلاع وتحميل العدد كاملًا
https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/92/index.html
34

190 مخططات وطنية متعلقة بالمناخ تتضمن اهتمام بمسائل النوع الاجتماعي وبالنساء. قدم هذا التقرير دور النساء كعنصر تغيير هام في التصدي لآثار التغير المناخي على المدى البعيد بمقاومة التمييز القائم على النوع الاجتماعي وذلك عبر مبادرة « الدفع للتغيير.Elan du changement"[36]

2- التشريعات التونسية الخاصة بالتغير المناخي :غياب القوانين وعدم التنصيص على آثار التغير المناخي

لا نجد في تونس قانون يهدف إلى الحد من التغير المناخي أو لمقاومة آثاره بصفة مباشرة بما ان بعض القوانين اكتفت بالتذكير بالعمل على حماية البيئة مثل مجلة التهيئة الترابية والتعمير[37] التي تنص في الفصل الأول: تضبط مقتضيات هذه المجلة القواعد الواجب إتباعها لتنظيم واستعمال أمثل للمجال الترابي ولتخطيط وإنشاء التجمعات السكنية وتنميتها بغية: .... –ضمان توزيع محكم بين المناطق العمرانية والريفية، وذلك في إطار الملاءمة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتوازنات البيئية ضمانا لتنمية مستديمة ولحق المواطن في محيط سليم.

كما حدد القانون المتعلق بنوعية الهواء [38]في الفصل الأول الهدف منه وهو:" ...الوقاية والحد والتقليص من تلوث الهواء وتأثيراته السلبية على صحة الإنسان والبيئة وضبط الإجراءات اللازمة لمراقبة نوعية الهواء تجسيدا لحق المواطن في بيئة سليمة وضمانا لتنمية مستديمة" وأكده وكذلك قانون 2009 المتعلق بالمحميات البحريّةوالساحلية الذي حدد في فصله الأول الإطار الذي يجب اعتماده في المحافظة على الطبيعة والتنوع البيولوجي وهو إطار التنمية المستدامة [39]

بعد ذلك جاء دستور 2014 معترفا بالحق في بيئة سليمة كحق من حقوق الإنسان دون ذكر التغير المناخي ومكتفيا بالتنصيص على سلامة المناخ كما يلي:" تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ. وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي"وتأكد هذا الحق بنفس العبارات فيالفصل 47من دستور 2022

هكذا ابدى هذا الفصل الدستوري أهمية خاصة لمسألة "سلامة المناخ مما من شأنه أن يدفع بالمشرّع لاحقاً إلى إصدار قوانين وطنية متعلقة بتغير المناخ وسد فراغ تشريعي لا يزال يطبع القوانين التونسية المتعلقة بالبيئة.

---

[35] La CCNUCC célèbre la Journée de la femme 2017.https://unfccc.int/fr/news/la-ccnucc-celebre-la-journee-de-la-femme-2017

[36] Gender Analysis of intended Nationality Determined Contributions 5INDCs).https://wedo.org/wp-content/uploads/2016/11/WEDO_GenderINDCAnalysis-1.pdf

[37]القانون عدد 94-122 مؤرخ في 28 نوفمبر 1994 يتعلق بإصدار مجلة التهيئة الترابية والتعمير

[38] القانون عدد 34 لسنة 2007 مؤرخ في 4 جوان 2007 يتعلق بنوعية الهواء

[39] القانون عدد 49 لسنة 2009 مؤرخ في 20 جويلية 2009 يتعلق بالمساحات المحمية البحرية والساحلية. الفصل الأول: يهدف هذا القانون إلى المحافظة على الطبيعة والتنوع البيولوجي في الوسطين البحري والساحلي واستعمال مواردهما الطبيعية في إطار التنمية المستديمة وذلك بإحداث مساحات محمية بحرية وساحلية.

وهذا ما نجده في مشروع مجلة البيئة [40] الذي كلف الوزارة بوضع الاستراتيجيات الوطنية في عدة مجالات ومن بينها التنمية المستدامة، والتنوع البيولوجي، والتأقلم مع التغيرات المناخية والتخفيف من حدّتها،[41]وخصص باب كامل لمقاومة آثار التغييرات[42] لأنها تمثل حسب ما جاء في الفصل 157" :تمثل التغيرات المناخية وآثارها وانعكاساتها الحالية والمستقبلية تهديدا للموارد الطبيعية والمنظومات البيئية واستدامتها . كما تشكل خطرا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى الصحة والأمن".

لذا يطلب المشروع من الدولة في الفصل 158 أن: «تتخذ التدابير الضرورية للتقليص من الآثار الحالية والمستقبلية المترتبة عن التغيرات المناخية والتأقلم معها وتعزيز صمود مكونات التراب الوطني والنظم البيئية الطبيعية في مواجهتها تراعي الدولة على وجه الخصوص وضعية كل شخص أو مجموعة من الأشخاص المجبرين على تغيير مكان إقامتهم، بشكل مؤقت أو دائم، جراء الكوارث البيئية" وأن تحافظ، وفقا للفصل 160 "...في نطاق احترام مبدأ العدالة المناخية، على حقوق الفئات السكنية الأكثر هشاشة بما في ذلك **النساء** والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والفئات الفقيرة والمحرومة من السكان"

هكذا ولأول مرة نجد العلاقة بين آثار التغير المناخي والمحافظة على حقوق الإنسان للفئات الأكثر هشاشة ومن بينها النساء. لكن المشروع لم يرى بعد النور وننتظر اصداره حتى يتم فعلا اتخاذ اجراءات وسياسات لمقاومة آثار التغير المناخي.

3-التشريعات والسياسات والبرامج الخاصة بالمساواة في اطار التغير المناخي

على المستوى الدولي :

مكاسب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز المسلط على المرأة (1979)

طلبت المادة 3 من الاتفاقية الدول بأن :"**تتخذ في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين. وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل"**

وعملا بهذه المادة أصدرت لجنة السيداو التوصية عدد 37 (2018)" بشــأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ"[43]

أكدت اللجنة المعنية بالقضاء على أبعاد الجنسانية جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على الحاجة الملحة لتخفيف حدة تغير المناخوسلطت الضوء على الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق المساواة بين الجنسين، تعزيزاً لقدرة أفراد والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث .

---

[40]http://www.environnement.gov.tn/images/fichiers/projet_code_environnement_ar.pdf

[41]الفصل 47 :تضع وزارة البيئة ، بالتعاون مع الوزارات المختصة ومشاركة المجتمع المدني، الاستراتيجيات و المخططات الوطنية ، ال سيما في المجالات التالية - :التنمية المستدامة، -التنوع البيولوجي، -الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ، -مقاومة التصحر، -التأقلم مع التغيرات المناخية والتخفيف من حدّتها، -الحد من مخاطر الكوارث، -السلامة الإحيائية.

[42]الكتاب الرابع:في مقاومة آثار التغييرات المناخية الباب الأول: في مبادئ مقاومة التغييرات المناخية

[43] CEDAW /الأمم المتحدة C/GC/37

مقترحات المفوضية السامية لحقوق الإنسان

تبين للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، في دراستها بشأن الإجراءات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل التمتع الكامل والفعلي بحقوقً المرأة، أن اكتساب المرأة معارف وخبرات فريدة، ولا سيما على الصعيد المحلي، في مجالات مثل الزراعة وحفظ الموارد الطبيعيةً وإدارتها يعني أن إ إشراك النساء بخلفياتهن المختلفة في الإجراءات المناخية وعمليات اتخاذ القرارُيعد عامل حاسم لجعل هذه الإجراءات مجدية وفعالة ومستنيرة تحترم حقوق المرأة[44])ولذلك، يجب أن تعالج السياسات والبرامج العوامل الحالية والمستجدة المسببة لخطر العنف القائم على .نوع الجنس ضد المرأة في سياق الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.

وبوسع المرأة الريفية، في الوقت نفسه، أن تساهم مساهمة جمة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، فالمعارف التقليدية المحلية التي اكتسبتها لا تقدر بثمن في هذا الصدد، فهي تراقب التغييرات التي تحدث في البيئة وتعرف سبل التصدي لها، متبعة في ذلك ممارسات تكيف شتى من بينها انتقاء . المحاصيل وتقنيات الزراعة والحصاد وحفظ الا راضي والإدارة الدقيقة للموارد المائية

برنامج عمل ليما لمؤتمر الأطراف [45]

اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية والذي شدد على "الحاجة إلى تعميم المنظور الجنساني عن طريق جميع الغايات التي تنطوي عليها والأنشطة المنفذة في إطار الاتفاقية كمساهمة هامة في زيادة فعاليتها".

المقرر 21-م أ-22 القضايا الجنسانية وتغير المناخ لمؤتمر الأطراف [46]

يقرر مواصلة وتعزيز برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية ويدعو الأطراف بالخصوص إلى مواصلة المساعدة فيما يتعلق بتدريب المندوبين والمندوبات وإذكاء وعيهم بشأن المسائل المتعلقة بالتوازن الجنساني وتغير المناخ وإلى زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها النشطة في الهيئات المنشأة بمقتضى الاتفاقية وإلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق النهوض بتطوير تكنولوجيا المناخ ونقلها. كما يطلب المقرر من جميع الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية ان تدرج في تقاريرها العادية معلومات عن التقدم المحرز نحو ادماج المنظور الجنساني في عملياتها ويدعو الأطراف إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق النهوض بتطوير تكنولوجيا المناخ ونقلها

اتفاق باريس

يؤكد اتفاق باريس،في المادة 7(5)منه، على أهمية زيادة مستوى الشمول والمساواة بين الجنسين في العمل والسياسات المتعلقة بالمناخ: حيث تنص على أن "تسلم الأطراف بأن إجراءات التكيف ينبغي أن تتبع نهجاً قطري التوجه يراعي القضايا الجنسانية ويقوم على المشاركة ويتسم بالشفافية الكاملة أهداف ذات الصلة ."ويجب مراعاة آثار تغير المناخ الخاصة بنوع الجنس في تخطيط جهود التخفيف والتكيف بسبل من بينها توفير استثمارات تراعي الفوارق بين الجنسين في برامج التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات .

خطة التنمية المستدامة والترابط بين المساواة والتصدي للتغير المناخي

[44]41/26/HRC/A .

[45]Conférence des parties. Égalité des chances dans le contexte des changements climatiques. Programme de travail de Lima relatif au genre. FCCC/SBI/2014/L.43/Rev.1.6 décembre 2014 Décision CP20

[46] مؤتمر الأطراف.الدورة 22 .مراكش.2017.

وتشير خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى آثار تغير المناخ المحتملة على المرأة . وتتسم أهداف التنمية المستدامة بالترابط، شأنها في ذلك شأن حقوق الإنسان، على انه يجب مراعاة الهدف 5 حول المساواة بين الجنسينفي تحقيق جميع الأهداف الأخرى، ومن بينها الهدف 13ولا ينفي خلو بعض الأهداف من إشارة صريحة إلى المرأة والمساواة بين الجنسين، ولا سيما أكثر الأهداف صلة بالعمل المناخي الحاجة إلى بذل جهود لتحقيق(مثل الأهداف 13 و7 و12 و14 و15)يراعي الفوارق بين الجنسين .

تقرير منظمة الأسكوا

وحسب تقرير صادر عن منظمة الأسكوا [47] اهتم اعلان وبرنامج عمل مؤتمر بيجين للمرأة بقضايا البيئة " من خلال التركيز على محورين. يتعلق المحور الأول بتأثير قضايا البيئة على النساء، وبمدى استجابة السياسات والبرامج ذات الصلة لقضايا المرأة وتأثيرها عليها .أما المحور الثاني، فيتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة على مختلف المستويات. ويتناغم هذا الاهتمام مع خطة عام 2030 ،لا سيما مع الأهداف 13 و14 و15 من أهداف التنمية التي تركزعلى قضايا التنمية المستدامة و المتعلقة بتغير المناخ

4-الاستراتيجيات التونسية المعتمدة للقضاء على آثار التغير المناخي

اعتمدت الدولة التونسية استراتيجية وطنية سنة 2020 [48] غابت عنها مقاربة حقوق الإنسان والمساواة رغم انها اتقوم على سبعة محاور(7)كان بالإمكان تأسيسها على هذه المقاربة وهي تدعيم الترسانة القانونية والمؤسسات العاملة في مجال حماية البيئة، تدعيم الرقابة القضائية، حماية المحيط بمختلف مكوناته،وضع سياسات وبرامج قطاعية لحماية البيئة، تطوير نظام التصرف في النفايات ،تطوير نظام الحوكمة البيئية، ادماج الأبعاد الاقتصادية والمالية كعنصر نجاح لاستراتيجية حماية البيئة .

لكن لاحظنا سنة 2022 ان وزارة المرأة بالتعاون مع وزارة البيئة بصدد بعث خطة العمل الوطنيّة لإدراج النوع الاجتماعي ضمن التغييرات المناخيّة2022.[49]حسب وزيرة المرأة،تندرج هذه الخطة في الإجراءات الجديدة التي تتعلّق بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي والتغييرات المناخية ضمن السياسات العمومية والبرامج والمشاريع من خلال التوجهات الرئيسية لإعداد ميزانية الدولة لسنة 2022 ومخطط التنمية 2023-2025، إضافة الى تشجيع البحث العلمي في المجالكما تهدف إلى تعزيز إسهام المرأة في وضع سياسات التكيّف والتأقلم مع التغيّرات المناخيّة وتبنّي حلول لمواجهتها باعتبار أنّ تداعيات التغييرات المناخيّة تمسّ بصفة مباشرة نسبة كبيرة من النساء وتؤثّر على حقوقهنّ الاقتصاديّة والاجتماعيّ تتنزل في إطار التوجهات العامة للوزارة الهادفة إلى دعم حقوق المرأة خاصّة فيما يتعلق بمقاومة العنف المسلّط على النّساء والتمكين الاقتصاديّ، مُعتبرة أنّ الوصول غير المتكافئ لملكية الأراضي والقروض البنكيّة قد يخلق ضغوطا اقتصادية للأسرة في وقت الأزمات ويجعل النساء أكثر عرضة لمخاطر الأمن المتعلقة بالمناخ[50].

5-مساهمة النساء التونسيات في الوقاية من مخاطر التغير البيئي

[47] منظمة الأسكوا.التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ ً إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما.
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/synthesis-arab-report-periodic-review-beijing-declaration-platform-arabic_2.pdf2019

[48]file:///C:/Users/user/Downloads/rechauffement%20climatique/Strat%C3%A9gie%20nationale%20de%20protection%20de%20l%E2%80%99environnement%20poste%202020.html

[49]http://www.femmes.gov.tn/ar/2022/03/11/وزراء-المرأة-والبيئة-والنقل-يفتتحون-ف#

[50]http://www.femmes.gov.tn/ar/2022/08/19/النساء-الموازي-الحدث-الفعاليّات-إطار-في/

رغم أن النساء في العالم وفي تونس هن الأكثر تضررا من الآفات الطبيعية ومن تغير المناخ إلا أنهن يساهمن في الوقاية من مخاطر هذا التغير عبر سلسلة من الأنشطة في عديد المجالات نعرضها في هذه الدراسة ونسلط عليها الضوء لنتبين أهميتها.

أ: جمع البلاستيكالمدمر للثروة الطبيعية، مورد رزق للنساء المهمشات

تعد المواد البلاستيكية آفة تؤثر على الثروة الغابية والفلاحية وعلى الشواطئ واستعمال الشباك البلاستكية الملوثة لأعماق البحار والمتسببة في قتل العديد من الكائنات البحرية وحسب تقرير المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية لسنة 2021 فإنه على المستوى العالمي يقدر عدد الطيور البحرية التي تموت بسبب المخلفات البلاستيكية بمليون طائرا سنويا، في حين يقدر عدد الكائنات الفطرية التي تنفق بسببها بمائة ألف كائن[51]

وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإنه **يتم التخلص من 11 مليون طن على الأقل من البلاستيك في بحارنا كل عام وهو ما يعادل شاحنة قمامة واحدة يتم إغراقها كل دقيقة**، كما يوجد 51 تريليون جزيء من البلاستيك الدقيق في بحارنا (المرجع)

نساء "البرباشة"حياة دون ضمانات

أجرى المعهد التونسي للعمل الشامل دراسة امتدت على 8 أشهر شملت 62 إمرة تعمل في مجال النفايات ببلديّة دوّار هيشر،سكرة، المنيهلة وحي التضامن وشخّصت ضعفهّن الاجتماعي والعائلي وطرق عيشهنّ وكيفيّة تحسين وضعهنّ الماليّ .

وتفيد الدراسة أن 95 بالمائة من الناشطات يفوق سنهنّ الأربعين سنة كما أن 88.7 بالمائة تعلن عائلاتهنّ وأطفالهنّ وهو ما يعتبر دافعا لممارسة هذا النشاط.

ان هذه الأرقام قد تتضاعف في غضون السنوات القادمة مع اشتداد الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد التونسية وبدأت ملامح الفقر الشديد تظهر على التونسيات والتونسيين ومست الطبقة الوسطى لان جمع البلاستيك وتجميع القارورات الفارغة بعد استعمالها نشاط يقوم به أيضا من لهم موارد رزق باتت ضعيفة وغير كافية لمجابهة صعاب الحياة

ان هؤلاء النساء اللاتي يمتهن هذا العمل غير مدرجات في سجل المنظومة الاجتماعية لان عملهن هش ينضوي تحت القطاعات غير المنظمة باعتباره يشغل يد عاملة مرتفعة ويساهم بشكل غير مباشر في إنقاذ البيئة من التلوث إلاأنهن "النساء البرباشة" أكثر تهميشا ويعانين مشاكل اقتصادية ونفسية فقد تعرضن في فترة الكوفيد لصعوبات ولم يتمكن من التمتع بالمساعدات التي رصدتها الدولة لهن لأن السلط المحلية لا تملك قائمة بأسمائهن. ولان الدولة أيضا رصدت الإعانات الاجتماعية إلى من يتمتعن ببطاقات العلاج يعني من هن مدرجات في منظومة الصناديق الاجتماعية الثلاث (cnss/cnrps/cnam) ومع انه ثمة إمكانية لحصولهن على بطاقات العلاج المنخفضة التعريفة او المجانية إلاأن إمكانية وشروط الحصول عليها صعبة.

هذا إضافة إلى ما يعشنه من احتقار ووصم وفقر فتكلفة الكلغ الواحد لجمع هذه القارورات لا يتجاوز 500مي أو 1د واحد ما يظطرهن إلى العمل صباحا مساء دون حماية،لاقفازات ولا كمامات وفي أغلب الأحيان تصاب النساء بجروح بليغة نتيجة بقايا الفضلات البلورية أو الإبر التي تلقى من النفايات الطبية،ورغم ذلك تداوين أنفسهن بطريقة بدائية لأنهن لا تملكن الحق في العلاج

[51] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تعزيز دور المرأة في قطاع صيد المحار على الأقدام مقال صدر في 13 ماي 2011

30منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تعزيز دور المرأة في قطاع صيد المحار على الأقدام مقال صدر في 13 ماي 2011

كل هذا من اجل جمع أكثر ما يمكن من كيلوغرامات البلاستيك لتامين قوتهن وقوت أطفالهن وعائلاتهن اليومي لان اغلب هؤلاء النساء هن من ينفقن على عائلاتهن ثم إن هذا الوضع الهش وانتشارهن في كل الأزقة المظلمة للبلاد اعتبارا أن نشاطهن يبدأ في الساعات الأخيرة من الليل وبدايات الفجر للنبش في النفايات يعرضهن إلى التحرش والتعنيف الجسدي واللفظي وقد يصل إلى الاغتصاب أوإلى القتل.
رغم هذه الهشاشة فهن يقين البلاد من خطر البلاستيك وتدميره للحياة ولمساهمته في القضاء على التنوع البيولوجي.



ب :التمكين الاقتصادي للمرأة في واحات توزر تونس:مساهمة في تغير المناخ

يختلف وضع المرأة في واحاتنفطة وتوزر الكبيرتينمن منطقة سكنية إلى أخرى ، فالنساء لا تعمل في الحقول ، لأنه عمل شاق على النساء لكنهن يساهمن في عملية تحويل وتثمين منتجات النخيل في مجالات الحرف وفن الطهو.

في مناطق الشبيكة تمغزة وميداس ، تشارك بعض النساء في أعمال الحقل (الري ، العزق ، إزالة الأعشاب الضارة ، إلخ) وبالتالي فهن يساهمن في الحفاظ على جودة التربة.

كما تساهم النساء داخل الجمعيات ذات المشاريع التنموية في إطار مشروع الإدارة المستدامة للنظم البيئية للواحات (GDEO) الذي يموله البنك الدولي للنساء من اجل التمكين الاقتصادي للنساء، يمكننا تسليط الضوء على مبادرة أنجزتها المؤسسة الاجتماعية شانتي في نفطة ، والتي تقدم حلاً لمكافحة هدر الملابس من خلال إعادة تنشيط المعرفة المحلية لنسج السجاد الحرفي مثل مرغوم وكليم وهما على وشك الانقراض هناك أيضا مشاريع للترويج لمنتجات النخيل الثانوية والتمور

يعتبر دور المرأة في بستان النخيل بتوزر متواضع لكنه حقيقي ، حيث تساهم المرأة في سلسلة القيمة لمصانع التمور سواء على مستوى الفرز والتعبئة والتغليف أو الحفظ و التحول إلى منتجات محلية أو حرفيةوتستخدم صناعة حفظ التمور كقوة عاملة كبيرة وغير منظمة وغير مستقرة.

وفقًا لمسؤول النوع الاجتماعي في مكتب الثروة الحيوانية والمراعي (OEP) في توزر ، تلعب النساء دورًا رئيسيًا في سلسلة الثروة الحيوانية لأنهن مسؤولات عن النظافة ،و تغذية القطيع ومراقبته وتستخدم النساء الفواكه والخضروات كمواد خام لإنتاج المنتجات الأساسية لفن الطهي اليومي والمستخدمة في تحضير الأطباق النموذجية

كما تشغل اغلب النساء في قطاع الحرف في قطاع السلال المراوح ، القبعات) وصنع الأطباق والصواني من القصب. وبالمثل ، تلعب المرأة دورًا رئيسيًا في إعادة تدوير مخلفات النخيل ونسج السجاد وعناصر الزخرفة المختلفة وصناعة الملابس ويساهمبيع هذه المنتجات في اقتصاد الأسرة والتمكين الاقتصادي للمرأة في توزركما تساهم هذه المنتجات المذكورة بالفعل في الحماية من الحرارة والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي للواحات من خلال استعادة النفايات ومنتجات الدرجة الثانية من بساتين النخيل.

دور نساء الواحات في الحفاظ على التنوع البيولوجي في الواحات

أن للمرأة مكانة مهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة. في الواقع كانت المرأة دائمًا مسؤولة عن الحفاظ على البذور وتغليف المنتجات المشتقة من الواحات كما أنهن مسؤولات عن رعي القطعان التي يتم تربيتها في الاسطبلات المقامة بجوار المنازل. تظهر أهمية دور المرأة في الحفاظ على التنوع البيولوجي بوضوح في واحات تمغزة والشبيكة وميداسمن المعتقد أن إدارة الموارد الطبيعية يمكن أن تكون أفضل إذا شاركت النساء في تسيير GDA ، وهي الهياكل التي تفوضها الدولة لتوزيع مياه الري حيث لا تكون المرأة ممثلة عمليًا.

أن النساء يتأثرن بشدة بالآثار السلبية لتغير المناخ المرتبط بتراجع جودة الدخل الزراعي. وبالفعل، فقد ظهرت عدة أمراض وآفات وتضاعفت بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وقد تسببت أمراض معينة في هجر المزارعين للمحاصيل داخل الواحات حول النخيل، والتي تشكل المصدر الرئيسي للمواد الخام للمنتجات التي تحضرها وتبيعها النساء.

نظرًا لتعقيد نظام الواحات، فإن أي تعديل أو اختفاء لعنصر في المجمع الثقافي للواحة سيؤدي إلى اضطراب واختلال كبير في النظام. وبالنظر إلى أن اقتصاد أسر الواحات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدخل الزراعي، فإن المرأة ستتأثر حتماً بانخفاض دخل الأسرة.

- يساهم التغير المناخي بشكل كامل في اختلال توازن الواحات ويؤثر على التخفيف من تأثير المناخ الجاف في هذه المناطق. بالإضافة إلى انخفاض الموارد المالية الناتج عن الدخل الزراعي يتعرض السكان لضغوط مالية أخرى[52]

[52]مزيد من المعلومات حول https://bit.ly/2uJK1f1 مزيد من المعلومات حول: https://bit.ly/2Lt5T5o و https://bit.ly/2Jumi7T https: //www.histoire- meteo.net/ afrique / تونس / توزر / 07/2018 /

ت: حل الهجرة الداخلية حل هش

إن الهجرة الداخلية ليست بجديدة في تونس لأنها تعود إلى ستينيات القرن الماضي عقدين تقريبا بعد الاستقلال وبعد تركيز مؤسسات الدولة واغلب المرافق العمومية على الشريط الساحلي وفي المدن الكبرى إلاأنها ازدادت في الأعوام الأخيرة، الأمر الذي يوحي بأنّ الأرياف صارت طاردة لسكّانها.

ان حركة الهجرة الداخلية في تونس تذهب عادة من الشريط الغربي إلى مدن الشريط الشرقي، حيث الجهات الأكثر حظاً في التنمية وفرص العمل والخدمات العامة.
فاغلب الرجال في المناطق الداخلية الأكثر تهميشا هاجروا للعمل في العاصمة أو في سوسة (الوسط الشرقي البلاد التونسية) وصفاقس (الجنوب الشرقي للبلاد التونسية)، وبقي من يجاهد من أجل توفير جرعة ماء وتضطر النساء والفتيات عادة إلى جلب المياه بصهاريج، لا تكفي 10 أيام كحدّ أقصى. وهذا يؤثر على الصحة والتعليم والماء والنقل وباقيالمرافق الأساسية فالأرض موجودة لكن لا يمكن لا حفر آبار لان المائدة المائية شحت ويجبالحفر عميقا وهذا يتطلب أموالا طائلة والدولة لا تريد إنشاء مولدات مياه "سونتاج" يمكنهم من سقي الأرض وتفادي التنقل إلى الأراضي المجاورة وموت النساء والبناتوالأبناء،
إن خيار الهجرة لم يعد مقتصراً على العاطلين عن العمل وطالبي الشغل، بل صار خياراً للذين يبحثون عن ظروف عيش أفضل لهم ولأسرهم، بمن في ذلك موظفو القطاع الحكومي ومالكو الأراضي الزراعية خاصة مع ظاهرة الاحتباس الحراري وندرة المياه والكوارث الطبيعية التي اما تقضي على الزراعات الكبرى وأشجار الزيتون عندما لا تنزل الأمطار وعند الفيضانات او اندلاع الحرائق.
في السياق، يقول المتخصص في علم الاجتماع، طارق بالحاج محمد، في دراسة بحثية حول أسباب الهجرة الداخلية وتداعياتها، إنّ للهجرة الداخلية عموماً دوافع (على الرغم ممّا يُعرف عن التونسي من تمسّك بوطنه وبمسقط رأسه) مرتبطة غالباً بظروف اقتصادية قاهرة". ويؤكد أنّ في تونس جهات طاردة للسكان لا يتوفّر فيها الحدّ الأدنى من فرص العمل والعيش الكريم ولا تلبّي احتياجات التونسي الذي يعاني أصلاً من "انفجار في الآمال والتطلعات" بطريقة تجعله يرفض فكرة التعايش مع هذه الظروف، فيضطر إلى الهجرة إلى مدينة أخرى بحثاً عن تحسين وضعه ووضع عائلته. يضيف أنّ التونسي اليوم لا يهاجر إلى مدينة كبرى بحثاً عن فرص عمل فقط، بل كذلك بحثاً عن أمل يبقيه على قيد الحياة ويجعله يصبر على صعوباتها وعن مستقبل لأبنائه لا يمكن أن توفّره له المدن والجهات المنسيّة التي ينحدّر منها."
مازالت الدولة تعمق الفوارق بين المدينة والريف من حيث تامين نمط حياة تحضر أفضل للمتساكنين ما يتسبّب في إفقار الجهات المهمّشة من مخزونها البشري الحيوي (خصوصاً النساء والشباب) وحرمانها من خبرة وكفاءة أبنائها حاملي الشهادات الدراسية والمهنية المتوسطة والعالية الذين قد يمثلون رافعة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في مدنهم وجهاتهمالأمر الذي يعمّق بدوره الشرخ الاجتماعي، فتصير المدينة أطرافا متنافرة ومتصارعة.

الخاتمة

III- التوصيات

إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ والبيئة

توسيع نطاق الطموح المناخي فيشمل حماية حقوق الإنسان

ضمان المشاركة الهادفة والفعالة للنساء في صنع القرارت المتصلة بمقاومة التغير المناخي

التصدي للأضرار التي يُلحقها تغيّر المناخ بحقوق الإنسان وبحقوق النساء

حشد الموارد لتعزيز العمل المناخي القائم على مقاربة الحقوق

ترسيخ حقوق الإنسان في صميم صنع القرارات المتعلقة بالمناخ

.

ضرورة وضع الاستراتيجيات اللازمة و التي من شأنها أن تقينا من تبعات التأثيرات المدمرة للتغيرات المناخية في المستقبل
-ضرورة مراجعة التشريعات و القوانين التونسية البيئية بما يحقق مفهوم العدالة المناخية و تناسقها مع تطور التشريعات و القوانين البيئية على مستوى العالم
-ضرورة اجراء اصلاحات هيكلية عميقة تشمل كل الهياكل و المؤسسات التابعة للدولة المتداخلة في المسائل البيئية و المناخية
-ضرورة ايلاء الاولوية لاصلاحات كبرى في الميدان الفلاحي لما تمثله سيادتنا الغذائية من أهمية في ضمان أمننا القومي
-ضرورة العناية بصغار الفلاحين لما يعانونه من صعوبات خاصة في ظل الأزمات الاخيرة
-ضرورة التركيز على حل المشاكل البيئية المزمنة و على رأسها مسألة التلوث الصناعي في قابس و الحوض المنجمي و غيرهم و مسألة النفايات و على رأسها مصب سيدي حسين ببرج شاكير و مصب القنة بعقارب
-ضرورة اتخاذ تونس لمواقف واضحة، خاصة في قمة المناخ 27 هذا العام في شرم الشيخ المصرية - في ما يتعلق بالتعهدات الدولية من اجل الحد من الانبعاثات المسؤولة عنها الدول الكبرى المصنعة و أن تشكل التحالفات اللازمة مع مثيلاتها من الدول المتضررة من هذه الانبعاثات
-ضرورة توعية كل فئات المجتمع بمخاطر التغيرات المناخية و ذلك من خلال وسائل الاعلام و إدراج التربية البيئية في البرامج التعليمية الرسمية

– تهيئة الشبكات المائية بالجهة

– تحسين جودة خدمات الربط من قبل الشركة التونسية للماء

– في مختلف الجهات يستهلك قطاع الزراعة لوحده قرابة 85% من المياه المستهلكة، من الضروري إذن ترشيد الممارسات الزراعية الأكثر كفاءة في استخدام المياه وتشجيع الفلاحين على طرق الري التي تساعد على توفير كميات من المياه يمكن استخدامها لأغراض أخرى.

– على الفلاحين توخي سياسات الري الجيدة للحفاظ على الماء وضمان استدامته.

– على الجمعيات المائية تنظيم شؤونها الإدارية والمالية وتسديد ديونها وبناء علاقات مع المجتمع المدني والوزارات المعنية والاتصال بجمعيات أخرى داخل وخارج تونس للنسج على منوال تجارب ناجحة لتنظيم تدخلاتها وتمكين المنطقة من الحصول على الماء.

– على الحكومة الحالية إيلاء إشكالية الماء بالقيروان وبقية الجهات أهمية كبرى لأنه يبقى من الأولويات التي لا يستطيع المواطنون العيش دونها.

– أهمية وضع خطط من قبل وزارة الفلاحة للتصرف في الثروات المائية المتواجدة في شمال تونس وغربها والعمل على توزيعها على الجهات التي تعاني من إشكالية نقص المياه.

– على وزارة الفلاحة تحلية مياه البحار وجعلها صالحة للاستعمال في ظل عدم انتظام التساقطات ونقصها، والعمل على تخزينها واستعمالها.

– مراقبة عملية إحداث آبار الري من قبل الفلاحين والتي أصبحت تتم بصورة عشوائية مما تسبب في استنزاف الموائد المائية.

– توزيع صهاريج مجانيا على الأسر لتعبئتها أثناء هطول الأمطار أو حتى من الخواص تجنبا للتنقل من أجل البحث عن الماء.

– العمل على نشر ثقافة تخزين المياه وتشجيع الأسر على إحداث "ماجل في كل مسكن" بشكل يساعد على تخزين المياه أثناء نزول الأمطار واستخدامها إما للشرب أو الطبخ أو الغسل، هذه التجربة الناجحة تقوم بها الأسر بجهة تطاوين إلى حدود اليوم.

– وضع برامج للحد من كميات المياه المهدرة والعمل على إعادة تدوير المياه العادمة المجمعة لغير استخدات الشرب وتحلية المياه.

– توفير الحكومة للموارد المالية اللازمة لصيانة البنية التحتية وتطويرها لحماية الموارد المالية وتسهيل الخدمات المائية للمواطنين، مع وضع الحوافز المناسبة للاقتصاد في المياه خاصة في المناطق الغنية بالموارد المائية وتحويل جزء منها للمناطق التي تشهد فقرا مائيا من قبل جهة القيروان وجهات داخلية أخرى.

– أهمية التخطيط لتقديم خدمات مياه بتكلفة ميسورة للمستخدمين للحد من الإختلالات الاجتماعية الناتجة عن الإنقطاعات المتواصلة للمياه أو ندرة هذه الأخيرة.

– إعادة تخصيص المياه من المناطق الغنية بالمياه المتواجدة في شمال البلاد لصالح المناطق التي تعاني نقصا في الموارد المائية.

– تشجيع الحوار المعني بالأمن المائي

– ضرورة تحسين جودة الخدمات المائية للمواطنين لضمان رضاهم كعملاء واستعدادعم لدفع ثمن تلك الخدمات بشكل يضمن للدولة الاستدامة المالية التي ستسهل استمرارية تقديم خدمات المياه.

– تحسين وتطوير طرق تخزين المياه وإيصالها بكفاءة إلى مستخدمي مياه الري من شأنه تحسين مكاسب المستخدمين المالية وضمان رفاهيتهم، تلك الأرباح التي ستتأتى من الأنشطة الفلاحية ستدعم الاقتصاد المحلي والوطني. والتشجيع على التخزين السطحي المحلي.

– تصميم رسوم خدمات مياه منصفة ومستدامة وميسورة مع الحفاظ على سياسات الدعم المالي. ذلك أنّ تحسين خدمات المياه من شأنه تعزيز العقد الاجتماعي بين الحكومة التونسية والمواطنين.

– مساءلة الدولة لمرافق المياه والتوصل إلى فهم حقيقي لتوقعات الأهالي تجاه خدمات المياه.

– إشراك الشباب والنساء في صياغة توقعات وممارسات الأجيال المقبلة على صعيد المياه.

– الحملات الإعلامية والحصص التحسيسية بالمدارس للتشجيع على المحافظة على الماء من جهة ولزيادة الوعي بالتحديات المائية في الفترة الراهنة.

– إعطاء الأولوية للإجراءات التدخلية أثناء الأزمات.

– ضرورة الالتزام السياسي تجاه الإصلاحات المطلوبة لمواجهة الأزمة المائية

– على الحكومة العمل مع القطاع الخاص والمشاركة في التفاعلات الإقليمية بين المتخصصين في مجال المياه من قبيل الجمعية العربية لمرافق المياه التي تمكن من التعلم وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن الحلول المتعلقة بأزمة المياه. كما أن للمجتمع المدني دور كبير في زيادة الوعي بقيمة المياه والحاجة للقيام بمزيد من التدابير دعما لمستقبل مائي مستدام.

ونراهن كمختصين على جملة الحلول المحتملة والمطروحة للتحديات التي تواجهها جهة القيروان وجهات أخرى في إدارة المياه بشكل متواصل ومنتظم وعادل، لكنّ الوضع في حاجة إلى حوافز واضحة لتحفيز العمل. هذه الحوافز يمكن أن تتأتى عن طريق السياسات أو التسعير أو التخصيص أو التنظيم.

فلئن قلت المياه اليوم ولم تعد متاحة وصارت باهضة الكلفة، فسيستجيب مستخدموها وسيبتكرون من أجل إيجاد طرق مستحدثة أفضل لتعظيم الاستفادة من الكميات القليلة ويخلقون حلولا جديدة لتوفير الماء الصالح للشراب بالمنطقة. وحسب الخبرة الدولية من الضروري تطور السياسات الحكومية والإدارة المؤسساتية والتكنولوجيا وحسن إدارة المخاطر والحوافز من أجل الحصول على المياه وتخزينها وإيصالها على نحو أكثر فاعلية وإنصاف لمستخدميها بهدف بلوغ الأمن المائي.

ومن الأكيد أنّ عدم اغتنام الفرص المتاحة سيكون له تداعيات كبيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي بجهة القيروان وخارجها وهو ما سيضرّ برفاهة المجتمع التونسي الذي سيكون عرضة لمخاطر متعددة

مشاركة النساء في عمليات صنع القرار المتعلقة بالقدرة على الصمود تجاه تغيّر المناخ والتكيّف معه وتمكين المرأة ضمن أهداف أجندة أفريقيا 2063 لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في إفريقيا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ووفق رؤى برنامج عمل ليما المعزز حول النوع الاجتماعي المنبثق عن مؤتمر مدريد لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغييرات المناخية سنة 2019

خاتمة:

بات واضحا أن تغير المناخ ظاهرة ناجمة عن فعل الإنسان وربما هو أيضا يتأثر بالمتغيرات الطبيعية وهذا يجب إثباته، إلا أننا نتأكد يوما بعد يوم انه نتاج خيارات اتخذها البشر في المجالين العام والخاص على السواء. فاستخدام الوقود الأحفوري، والتكنولوجيا التدميرية، وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، كلها أنشطة بشرية تدمر مناخنا وتضرب الحقوق الإنسانية للإنسان وتؤثر تأثيرا مضاعفا على النساء والفتيات وحقوقهن الأساسية وحقوق الأطفال باعتبارهم أيضا الحلقة الأضعف في المجتمعات بأسرها.و نحن نعرف أيضا أن تغير المناخ له تأثير مدمر على الحقوق في الغذاء والمياه والصرف الصحي والسكن اللائق والصحة لملايين الناس والحق حتى في تقرير المصير إذا ما ساهم التغير البيئي وارتفاع مستوى البحر بإنهاء أوطانهم وعلى القانون الدولي لحقوق الإنسان أن يفرض التزامات قانونية أكيدة على جميع الدول بأن تتخذ الخطوات اللازمة في القانون والسياسات والمؤسسات والميزانيات العامة لحماية حقوق الإنسان من هذه الأضرار ومن الواضح أننا نعيش في عصر تُنتهَك فيه هذه الالتزامات على نطاق واسع ويجب أن ينتهي هذا.

يجب أن تعمل الدول بقوانين أقوى تحمي النساء من أثار التغير المناخي وكوارثه لأنهن الأكثر تأثرًا بالتغيرات المناخية وذلك بزيادة معدلات الفقر بينهن، بالإضافة إلى عدم تحقيق العدالة الاجتماعية ففي العديد من المجتمعات بما فيها تونس، هناك محاولات إلى إعادة النساء إلى دوائر ضيقة وإبعادها عن الحياة السياسية وعن قضايا الشأن العام والإصرار من المجتمع الذكوري ومن أصحاب القرار السياسي على أن يقتصر دور النساء على رعاية الأطفال وتوفير الماء والغذاء للأسرة يحدث ذلك بالتوازي مع فرض العديد من القيود، كمنعها من التعليم، أو العمل في أغلب الأحيان في أعمال هشة وغير آمنة، كما يتم منعها من حيازة الأراضي لضمان مصدر رزق لها ولأسرتها، مع محدودية مشاركة النساء في جهود مكافحة التغير المناخي فبالرغم من زيادة تمثيل النساء في مواجهة التغير المناخي بصفتهن أكثر الفئات تضررًا، إلا أن نسبة المشاركة في مؤتمرات المناخ والمشاركة وفى مفاوضات الأمم المتحدة للمناخ تظل محدودة.

وهذا يتطلب مزيدا من العمل على حقوق النساء ونشر وعي الثقافة النسوية وإدراجها في السياسات العامة كمشروع مجتمعي بديل من اجل إلغاء كافة أشكال التمييز وتحقيق المساواة والعدالة البيئية.

قائمة المراجع :

مركز جنيف لحوكمة قطاع الآمن صوت المرأة :الترابط بين المناخ والنوع الاجتماعي والأمن على أرض الواقع2022.

https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/WomenSpeak2022_AR.pdf

- رفضا- للجوع- والعطش- تحركات- احتجاجية—وحالة- انتحار-يوميا-خلال- شهر-
http://alchourouk.com/article/تمت مراجعته في 19/09/ 2020(أفريل)

–صعيب نجيب، 2015، أنماط الاستهلاك في البلدان العربية، استطلاع الرأي العام للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية.
–غنيمة العتيبي، بالأرقام حقائق عن أزمة المياه في الوطن العربي، 19-03-2015، مدونات البنك الدولي، الموقع: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/numbers-facts-about-water-crisis-arab-world، تمت مراجعته في 2020/09/08.
–محمد سميح باجي عكاز، ‘‘أزمة الماء في تونس: العطش من خطر إلى واقع’’، الرابط http://www.Nawat.org :، (تمت المراجعة في 12.09.2020)
–مجموعة البنك الدولي، ‘‘ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا’’، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، https://openknowledge.worldbank.org/،)تمت مراجعته في 2020/09/20(.
–المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس.
–المنتدى الاقتصادي العالمي، 2015، مجموعة البنك الدولي، ‘‘ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا’’، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 1، https://openknowledge.worldbank.org/،)تمت مراجعته في 2020/09/20(.
–المنتدى العربي الثالث للمياه، معا نحو مياه عربية آمنة، التقرير النهائي، القاهرة، المجلس العربي للمياه.
–المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان، الموارد المائية، الموقع http://193.95.21.200/kairouan/?page_id=39 ،)تمت مراجعته في 2020/09/14(.
–الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2014.
[1] د. نعيمة الفقيه، باحثة من تونس، مختصة في علم اجتماع السكان، لها عديد الدراسات والبحوث المنشورة في مجلات وطنية ودولية، شاركت في عديد التظاهرات العلمية بتونس وخارجها، Tél: +21697087900، Email: naimafakih6@gmail.com
[2] منال البكري، طالبة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة صفاقس وأستاذة بجامعة قفصة، Tél : 24770418, manelbekri2020@gmail.Com
[3] غنيمة العتيبي، بالأرقام حقائق عن أزمة المياه في الوطن العربي، 19-03-2015، مدونات البنك الدولي، الموقع: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/numbers-facts-about-water-crisis-arab-world، تمت مراجعته في 2020/09/08.
[4] مجموعة البنك الدولي، ‘‘ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا’’، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 1، https://openknowledge.worldbank.org/،)تمت مراجعته في 2020/09/20(
[5] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2014.

[6] الإجهاد المائي: ويتمثل في استخدام المياه في الأنشطة البشرية والفلاحية والصناعية بشكل مرتفع مقارنة بمستوى الموارد المائية المتجدّدة.
[7] مجموعة البنك الدولي، "ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 1، https://openknowledge.worldbank.org/، (تمت مراجعته في 2020/09/20)
[8] محمد سميح باجي عكاز، "أزمة الماء في تونس: العطش من خطر إلى واقع"، الرابط http://www.Nawat.org :، (تمت المراجعة في 12.09.2020)
[9] رضوان الفطناسي، رئيس فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان، "مشاكل المياه بالمدارس الابتدائية في القيروان: الواقع والآفاق"، ص 4..
[10] المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان، الموارد المائية، الموقع http://193.95.21.200/kairouan/?page_id=39 ، (تمت مراجعته في 2020/09/14)
[11] / رفضا- للجوع- والعطش- تحركات- احتجاجية—وحالة- انتحار-يوميا-خلال- شهر- أفريل) http://alchourouk.com/article/تمت مراجعته في 2020/09/19)
[12] المنتدى الاقتصادي العالمي، 2015، مجموعة البنك الدولي، "ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 1، https://openknowledge.worldbank.org/، (تمت مراجعته في 2020/09/20.

دراسة: "المرأة الريفية في تونس:العمل غير المهيكل ومعضلة التانيث نشر 16 فيفري2020موقع السفير العربي اعدتها أستاذة علم الاجتماع فاتن مبارك
حسب ما أفادت به مديرة العلاقات مع المضمونين وهياكل الضمان الاجتماعي بالإدارة العامة للضمان الاجتماعي.
-4قسم الدراسة والتوثيق للاتحاد العام التونسي

-1قسم الدراسات والتوثيق للاتحاد العام التونسي للشغل سنة 2017.
-2المسح الوطني للسكان للفصل الأول من سنة 2019.
مبارك فاتن، "المرأة الريفية في تونس: حفريات في المعيش "، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 29.05.2019
-5إحصائيات وزارة المرأة والأسرة آب/اغسطس 2016.
-6مبارك فاتن،" المرأة الريفية في تونس: حفريات في المعيش، مرجع سابق...
-7تقرير اليونسكو، تونس 2015.
-8نتائج دراسة قامت بها "جمعية النساء الديمقراطيات" حول ظروف عمل المرأة الريفية،والتي شملت 25 معتمدية من الجمهورية التونسية، سنة 2015.
-إحصائيات وزارة المرأة والأسرة،

موسم الزيتون بتونس.. ثروة تخفي شقاء العاملات تقارير وحوارات الجزيرة